الأمم المتحدة S/PV.4886

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٨٦**

الأربعاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باسي	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد زومانيغوي
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد بوخليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قـرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، وإيطاليا، وصربيا والجبل الأسود يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غينو مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو منذ تقديم السيد هولكيري لإحاطته الإعلامية الأخيرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد كان الشهران الماضيان ذاخرين بالأحداث في كوسوفو، خاصة فيما يتعلق بالتطورات السياسية التي ترسم الطريق للمضي قدما في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والسياسة المتفق عليها المتمثلة في ”المعايير قبل المركز“.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت مبادرة لإنشاء آلية لاستعراض التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو صوب الوفاء بالمعايير المرجعية في سياسة ”المعايير قبل المركز“ التي أيدها هذا المجلس، تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري. وصممت المبادرة لإعطاء زخم جديد لسياسة ”المعايير قبل المركز“ ولهيكلة وإعادة تركيز عمل المؤسسات المؤقتة في كوسوفو بشأن الوفاء بالمعايير المرجعية الواردة في المعايير الثمانية وهي: وجود المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي عملها؛ وسيادة القانون؛ وحرية التنقل؛ والعودة وإعادة الإدماج؛ والاقتصاد؛ وحقوق الملكية؛ والحوار مع بلغراد؛ وفيلق حماية كوسوفو.

وكما ذكر في البيان الرئاسي الأخير، فإن آلية الاستعراض، بموجب سلطة المجلس، تتوخى إجراء استعراضات منتظمة ومحددة للتقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة بشأن الوفاء بالمعايير، استنادا إلى التقييمات الواردة في تقارير الأمين العام الفصلية المقدمة إلى مجلس الأمن. وسيتشاور الممثل الخاص للأمين العام، هولكيري، الذي سيكون مسؤولا عن آلية الاستعراض على أرض الواقع، وينسق بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الرئيسية، وخاصة الدول التي تنتمي إلى فريق الاتصال.

وبناء على التقدم المحرز صوب التوصل إلى المعايير، حسبما يجري تقييم هذا التقدم خلال الاستعراضات الدورية، سيجري استعراض عام للتقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة. وينبغي أن تتاح أول فرصة لإجراء ذلك الاستعراض العام في حوالي منتصف سنة ٢٠٠٥. وخلال الاستعراض العام في سنة ٢٠٠٥، سيجري تقييم التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة صوب الوفاء بالمعايير الثمانية. والمزيد من تعزيز التقدم المحرز المفضي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل سيتوقف على النتائج الإيجابية للاستعراض الشامل. وإذا لم تف المؤسسات المؤقتة بالمعايير بحلول ذلك الوقت، فقد اقترح أنه ينبغي أن تعطى فترة إضافية من الوقت تعمل فيها على الوفاء بالمعايير، وخلال تلك الفترة ستستمر الاستعراضات الدورية، المفضية إلى الاستعراض العام القادم. ومن الواضح أنه لا يوجد موعد نهائي، وأن عملية المركز في المستقبل لن تبدأ بشكل تلقائي في تاريخ إجراء الاستعراض. ويبقى الشرط اللازم لأية مناقشة بشأن مركز كوسوفو في المستقبل هو تحقيق المعايير الثمانية. وفي نفس الوقت، فإن من شأن تحقيق المعايير الثمانية أن يفضي إلى تغيير نوعي في كوسوفو، وهو هدف في ذاته، كما أنه شرط لازم أساسي للنهوض بالديمقراطية وبمجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

والخطوة الهامة في العملية كانت إطلاق السيد هولكيري لوثيقة ''المعايير بشأن كوسوفو'' في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وهي الوثيقة التي جرى الترحيب بها في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وتتوسع وثيقة المعايير في تناول الورقة الأصلية للمعايير والمعايير المرجعية، كما تتضمن معايير مرجعية مفصلة في إطار كل من المعايير الثمانية التي سيقتضي من المؤسسات المؤقتة في كوسوفو الوفاء بها، بوصفها جزءا من عملية الاستعراض. وهذه الوثيقة، بالترافق مع خطة عمل التنفيذ المشتركة المقبلة، ستوفر الأساس للاستعراضات الدورية للتقدم الذي تحرزه المؤسسات المؤقتة في كوسوفو في التوصل إلى المعايير الثمانية. وقد أيد وثيقة المعايير قادة المؤسسات المؤقتة في كوسوفو. وأوضح رئيس كوسوفو ورئيس وزرائها وزعيم حزب كوسوفو الديمقراطي، فضلا عن العديد من قادة طوائف الأقلية غير الصربية الذين شاركوا في إطلاق الوثيقة، التزامهم بالعملية. و لم يحضر رئيس الجمعية داشي وقائد التحالف من أجل مستقبل كوسوفو هاراديناجي، إطلاق الوثيقة، بالرغم من المشاورات المطولة بشأن الوثيقة وموافقتهما المعلنة على المعايير. كما نأى قادة صرب كوسوفو بأنفسهم عن الوثيقة، في أعقاب بيان أصدرته حكومة جمهورية صربيا مفاده أن الوثيقة بشكلها الحالي غير مقبولة.

وهناك أيضا خلاف بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة بشأن المقدمة الواردة أصلا في البيان، وهي المقدمة التي تضمنت في أمور أخرى جملة بشأن الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري و القانون الآخر الواجب التطبيق والمعايير الأصلية وبيان المعايير المرجعية. ويتعين حذف هذه المقدمة في الوقت الحاضر بسبب معارضة قادة ألبان كوسوفو في المؤسسات المؤقتة لعبارة ''القانون الواجب التطبيق''. وقد

ذكر السيد هولكيري أنه سيستمر في بذل جهوده الرامية إلى ضمان إدراج مقدمة في الوثيقة في مرحلة لاحقة تكون وفقا لهذه المبادئ الأساسية، بالاستفادة من صياغة البيان الرئاسي الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ويقوم الممثل الخاص للأمين العام بمناقشة صياغة المقدمة مع رئيس الوزراء.

وسيعقب وثيقة المعايير إعداد خطة عمل مشتركة للتنفيذ للمؤسسات المؤقتة توفر الشفافية والوضوح لجميع المعنيين. وستضع خطة العمل بالتفصيل الخطوات المحددة والملموسة والممكن قياسها التي سيلزم أن تتخذها هذه المؤسسات صوب تحقيق المعايير المرجعية، كما أنها ستميز بين المسؤوليات الخاصة بكل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة. وشكل فريق توجيهي، برئاسة مشتركة للممثل الخاص للأمين العام ولرئيس وزراء كوسوفو، بهدف قيادة العملية، وقد شكل في اجتماعه الأول الذي عقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر خمسة أفرقة عاملة مشتركة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، ستضع خطة عمل للتنفيذ. وفي الوقت الحاضر، يشارك ممثلو المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بشكل نشط في صياغة خطة العمل. وكما كانت الحالة مع وثيقة المعايير، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعتزم إبقاء بلغراد على إطلاع تام على عملية صياغة خطة العمل. وسنبقي المجلس مطلعا بشكل منتظم على التطورات كما أن الخطة، حالما يجري استكمالها، ستقدم إلى هذا المجلس.

وقد استمرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في نقل المسؤوليات غير المسندة إلى المؤسسات المؤقتة، كما أنها ستستكمل نقل الاختصاصات غير المسندة الواردة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري بنهاية عام ٢٠٠٣. وهناك عدد صغير من المسؤوليات المحددة التي لن تصبح عاملة حتى تجاز التشريعات ذات الصلة – على سبيل المثال، التشريعات بشأن إنشاء مفوض مستقل لوسائط الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسعى إلى زيادة مشاركة المؤسسات المؤقتة بصفة استشارية وتشاورية في الوظائف الإدارية والتشغيلية في المجالات المحددة الواردة في الفصل ٨ من الإطار الدستوري.

ولن يمس تزايد مشاركة هذه المؤسسات صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام أو مسؤولياته في تلك الميادين، ولن يصار إلى تحويل المسؤوليات المسندة. وكجزء من هذه العملية، تعكف بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على استعراض اقتراح حكومة كوسوفو بإنشاء هياكل إضافية داخل الحكومة، أو لتكون بمثابة مراكز اتصال بين البعثة والحكومة، بغية بناء القدرات وزيادة الشفافية. ويتمثل أحد التدابير التي تم تنفيذها بالفعل في تعيين ضابط اتصال تابع لحكومة كوسوفو في مكتب الممثل الخاص.

ولم يتم سن أي قوانين في الشهرين الفائتين. بيد أن الحكومة أقرت سبعة مشاريع قوانين، وأحالتها على جمعية كوسوفو، بما في ذلك مشروع قانون ضد التمييز قدمه ديوان رئيس الوزراء. ولأول مرة، تقدم الجمعية مشروع قانون – بشأن المساواة بين الجنسين – ترعاه اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للجمعية. وقد عقدت الجمعية عددا من جلسات الاستماع العامة بشأن مشاريع قوانين – تتعلق بمناهضة التمييز وبالمساواة بين الجنسين وبالصحة – وأخذت لجنتا الميزانية والمالية والاقتصاد تعقدان اجتماعات نصف أسبوعية مع البلديات والمكاتب التابعة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وللبعثة، بغية مناقشة مقترحات الميزانية لعام ٢٠٠٤. لكن الجلسات العامة التي عقدتها الجمعية مؤخرا تخللتها عدة انتهاكات إجرائية وعدم تساوق في فرز الأصوات. وقد أثار عدد كبير من أعضاء الجمعية اعتراضات، لكن هذه الممارسة لم تصحح.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب اقتراح قدمته حكومة كوسوفو، وبناء على توصية من لجنة الجمعية للشؤون القضائية والتشريعية والدستورية، اتخذت الجمعية قرارا بإلغاء جميع القوانين والقرارات والمراسيم المتصلة بكوسوفو التي تم سنها في يوغوسلافيا وصربيا بعد ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩. وقد أصدر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، فور ذلك حكما بأن ذلك القرار الذي اتخذته الجمعية يتجاوز صلاحياتها وببطلان صلاحيته ومفعوله.

ونتيجة لإعمال سيادة القانون عن طريق تدخلات حسنة التوقيت على المستوى المحلي، أبلغت الإدارة المدنية للبعثة بوجود مؤشرات على تحسن الوضع في البلديات التي بدأت تتصرف ضمن نطاق مسؤولياتها المنصوص عليها بموجب قرار البعثة رقم ٢٠٠٠/٤٥ المتعلق بالحكم الذاتي المحلي. فقد تدخل ممثلو البعثة في البلديات لوقف قرارات تتصل بإساءة التصرف بالأموال العامة ومحاولة الاستيلاء بصورة غير مشروعة على أراض خاضعة لإدارة وكالة كوسوفو الاستئمانية. ونتيجة لإجراءات الإدارة المدنية وتدخلها الإيجابي، ازداد التعاون البناء بين البعثة والموظفين المحليين في البلديات.

ويظل تمثيل صرب كوسوفو والأقليات من غير الصرب ضعيفا في هياكل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، إذ لم يحقق أي منها النسب المستهدفة، ولا يزال التفاوت في التمثيل النسبي قائما في الوظائف العليا. ويظل التقدم بطيئا في هذا الصدد داخل البلديات الـ ٣٠ كذلك. وعموما، تحظى المجتمعات المحلية التي تقطنها جماعات من غير الأغلبية بأثر ضئيل على عملية اتخاذ القرارات، وخاصة في البلديات. ويبدو استعمال اللغات الرسمية في جلسات الجمعية في البلديات مرضيا، بيد أن ترجمة الوثائق الرسمية في العديد من البلديات ما زال يعتمد على مبادرات البعثة ومواردها. وفي حين أن توفير الوثائق الرسمية بنوعية جيدة وفي أوانها الصحيح بجميع اللغات الرسمية يختلف باختلاف الوزارات، فإن ترجمة الوثائق الرسمية على المستوى المركزي آخذ تدريجيا في التحسن، وهو لا يعتمد، خلافا للمستوى البلدي، على موارد البعثة أو الموارد الدولية.

ولقد تميز الشهران الفائتان بتزايد الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الهجمات التي تشن على أفراد دائرة شرطة كوسوفو. وقد قتل إثنان من أفراد هذه الشرطة بالقرب من بلدة ديكاني، في منطقة بيتس، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد يعزى سبب بعض هذه الهجمات إلى النجاحات المشجعة التي أحرزت في مجال التحقيق في الجريمة المنظمة. أما الجرائم المرتكبة ضد صرب كوسوفو، فقد تراجعت، ومعها الجرائم ذات الدوافع العرقية. وجرى عدد من المظاهرات العامة في مختلف أنحاء كوسوفو. ووقع حادثان جسيمان أخلا بالنظام العام في ميتروفيتسا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تظاهر جمع ضد قرار إنزال علم ألباني كان قد رفع بصورة غير قانونية فوق بلدية ميتروفيتسا. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت عصابة عنيفة وفدا من البنك الدولي ورئيس وزراء كوسوفو خلال زيارة إلى شمال ميتروفيتسا. وأدانت البعثة الهجوم الذي أدى إلى إصابة أحد أعضاء وفد البنك الدولي بجروح طفيفة واحتراق أربع مركبات، بما في ذلك مركبتان تابعتان للشرطة وحافلة خاصة بالأمم المتحدة.

وقد أحرزت شرطة البعثة تقدما في إلقاء القبض على من يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة. فعلى سبيل المثال، ألقت الشرطة القبض على أحد المشتبه في تورطهم في تفجير جسر السكة الحديد في شمال كوسوفو في وقت سابق من هذا العام، فضلا عن أشخاص آخرين مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ضد ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٩ وأعمال اتجار غير مشروع وأنشطة إرهابية. ومنذ مطلع

أيلول/سبتمبر، نفذت وحدة مكافحة الاتجار غير المشروع ٢٥ عملية اعتقال، وأقفلت ١٢٨ مؤسسة، وأنقذت ٧٠ ضحية من براثن البغاء. كما وضعت الشرطة يدها على ٣٦ كيلوغراما من الهيروين و ٦ كيلوغرامات من المخدرات الأخرى. وقد أنشأت البعثة قوة عمل مؤلفة من موظفين تابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الاتحاد الأوروبي لمكافحة الغش ووحدة التحقيقات المالية، وهي ستتولى التحقيق في قضايا الغش والفساد المتصلة بمؤسسة كوسوفو المؤقتة والمؤسسات العامة والبعثة.

وتواصلت عملية تطوير دائرة شرطة كوسوفو والهيئة القضائية المحلية. وتوجد حاليا سبعة أقسام شرطة خاضعة لسيطرة دائرة شرطة كوسوفو. وقد تم تعيين ستة قضاة إضافيين ومدع عام واحد من طائفة صرب كوسوفو، على الرغم من استمرار وجود هياكل قضائية موازية في أربع بلديات ذات أغلبية من صرب كوسوفو، وواحدة أخرى في نيس.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة تحقيق دوبرافا توصياتها بشأن أعمال الشغب التي قام بها السجناء وما نتج عنها من عمليات إطلاق نار داخل سجن دوبرافا في ٤ أيلول/سبتمبر. ويجري تنفيذ التوصيات في إطار قيود الميزانية. ولا يزال الوضع في دوبرافا متوترا بفعل اكتظاظ السجون نتيجة النظام الجنائي. بيد أن مسؤولي السجون تمكنوا من السيطرة على الوضع.

وقد تسنى زيادة التعاون الإقليمي بين دوائر الشرطة بفضل إبرام اتفاق تعاون مع الجبل الأسود، إضافة إلى البروتوكولات القائمة التي أبرمت مع سلطات الشرطة في بلغراد وفي ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أتت ثمار هذا النهج التعاوني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حين تم إنقاذ رجل أعمال من ألبان كوسوفو كان قد اختطف في صربيا، وتم إلقاء القبض على أربعة خاطفين صرب في أول عملية مشتركة تقوم بها شرطة البعثة مع الشرطة الصربية.

ومع أن حرية الحركة طرأ عليها بعض التحسن، إلا أنها ما زالت تشكل عقبة بالنسبة للعديد من سكان مناطق معينة في كوسوفو. وقد تم إلغاء الضوابط المفروضة على الحركة بين الجزأين الجنوبي والشمالي من ميتروفيستا. وما زال سكان كوسوفو الشمالية من الصرب بحاجة إلى الاستفادة من لوحات تسجيل المركبات الصادرة عن البعثة والتي من شأنها أن تسهل حرية حركتهم. بيد أن البعثة قد أبلغت بأن عددا محدودا من الصرب من أماكن أخرى في كوسوفو ومن سائر مناطق صربيا يقومون بزيارة بريشتينا ويتكلمون الصربية في شوارع المدينة دون أن يسفر ذلك عن أي حادث.

لقد استمر معدل العائدين من الأقليات في الارتفاع، مع أن العدد الإجمالي للعائدين ما زال متدنيا. وبتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد ما مجموعه ٣٧٠ ٣ فردا من طوائف الأقليات هذا العام، بمن فيهم ما يزيد على ٣٠٠ ١ من صرب كوسوفو، بحيث يصبح مجموع العائدين ٤٨٥ ٩ عائدا.

لقد تم الأسبوع الماضي إطلاق استراتيجية العودة المستدامة لعام ٢٠٠٤، وهي توفر معلومات تفصيلية عن احتياجات العائدين من التمويل لعام ٢٠٠٤، بمبلغ مجموعه ٣٨,٥ مليون يورو. وتشمل الاستراتيجية المؤقتة أيضا توسيع مشاركة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والمشردين في عملية العودة، وتحسين تدفق المعلومات إلى المشردين والتصدي للعقبات المتصلة بالملكية في إطار العودة. وقد شاركت حكومة كوسوفو أيضا بصورة ملموسة في عملية العودة. وتم تخصيص مبلغ سبعة ملايين يورو من فائض ميزانية كوسوفو

الموحدة لعام ٢٠٠٢ لأغراض العودة، استخدم منـها مبلـغ ٥ ملايين يـورو للمشـاريع البلديـة المتصلـة بـالعودة و مبلـغ مليـوني يورو لدعـم البلديات الـتي تسـاهم إيجابيـا في عمليـة العودة.

وتسـتمر عمليـات العـودة في عـدد مـن البلديـات بمشاركة نشيطة من السلطات البلدية. ولا يزال توفير الأمن مشكلة في بعض المناطق وتحدث في بعض الأحيان مقاومـة على صعيد الأحيـاء أو القـرى. وعلـى الرغـم مـن أن هـذه المقاومة تعالج عموما بصورة فعالة عن طريق الحـوار، فـإن النتائج قد تكون خطيرة عندما لا تتخذ هذه الخطوات، على النحو الذي يوضحه مـا حـدث في الأسبوع الماضي في كلينا بـالقرب مـن بيتـش، حيـث قوبـل ١١ شـخصا ممـن كـانوا يريـدون العـودة باحتجاجـات تلقائيـة مـن ألبـان كوسـوفو. وتعين على قوة كوسوفو إجلاء جماعـة العـائدين للحيلولـة دون تصعيد الحالة.

واستجابة للضغوط الراميـة إلى كفالـة الإنصـاف في التمويـل، تقـوم البلديـات بزيـادة الإنفـاق علـى احتياجـات الأقليات. وبالرغم من التحسن التدريجي، فإن أقل من ثلث البلديات يفي بالحد الأدنى من المستويات. ولا يزال مستوى الاندمـاج بـين الطـائفتين محـدودا للغايـة. إذ لا يـزال ألبـان كوسـوفو وصـرب كوسـوفو يسـتخدمون مرافـق منفصلـة للرعاية الصحية والتعليم. وكل المدارس التي تستخدم اللغة الألبانية في التدريس وتقـدم دروسا بلغات الأقليات، تستثني اللغة الصربية. وكل المـدارس الـتي تسـتخدم اللغـة الصربيـة لا تقدم دروسا باللغة الألبانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هنـاك مشكلة في تقديم الخدمات العامـة إلى جميـع الجاليـات بصورة منصفة. ولا تزال شركة كهرباء كوسوفو على سبيل المثـال، تقطـع الخدمة عـن أفـراد الأقليـات الذيـن لم يسـددوا ديونا تراكمت على من كانوا يشغلون الأمكنة قبلهم بصورة غير قانونية.

(واصل كلامه بالفرنسية)

وما فتئت مسألة التحول إلى القطاع الخاص مسألة بـارزة في كوسـوفو خـلال الشـهور العديـدة الماضيـة. وعلـى الرغم من وجود توافق في الآراء على أن التحول إلى القطاع الخاص أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في كوسوفو، فإن الشكوك فيما يتعلق بالأساليب القانونية والتشغيلية التي ينبغي أن يجري تحويل المؤسسات المملوكة اشتراكيا وفقا لها، أدت إلى بطء سير العملية. وعُقـد البارحـة اجتمـاع لمجلس وكالـة كوسـوفو الاسـتئمانية بغيـة دفـع عمليـة التحـول إلى القطـاع الخـاص قدمـا. وقـرر المجلـس الشـروع في عمليـة خصخصة جميع الشركات الـ ٢٣ من الموجتين الأولى والثانية مـن الخصخصـة، ووافـق علـى موجـة ثالثـة مـن الخصخصـة، تشـمل ١٩ شـركة، تُنفذ في المستقبل القريـب. وبعـد أسـابيع من الخلاف والتشكك من شأن هـذه الإجراءات أن تيسـر تخفيف حدة التوتر السياسي الذي اقترن بالمناقشات المتعلقة بالخصخصة.

وأود أن أقـول بضـع كلمـات عـن مسـألة الحـوار مـع بلغـراد. مما يؤسـف لـه أن بعثـة الأمـم المتحـدة في كوسـوفو ذكـرت أن الحـوار المباشر بشأن المسائل العملية الـتي تحظـى بالاهتمام المشترك بين بلغراد وبريشتينا لم يتقدم منذ الشروع في الحوار في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الموقف الذي تتخذه حكومة كوسـوفو الـتي لم تقـر العمليـة علنـا، لأسـباب سياسـية، حـتى بـالرغم مـن استمرار الأعمـال التحضيرية داخـل الحكومـة. وتـأمل بعثـة الأمـم المتحـدة في كوسـوفو أن يتغـير هـذا النـهج في أعقـاب صـدور وثيقـة المعايير، التي تشمل الحوار مع بلغـراد كـأحد المعايير الثمانيـة الـتي سيحكم على العملية بموجبـها. وهنـاك عقبة أخرى تتمثل في الحملة الانتخابية البرلمانية الصربيـة، التي أسـفرت مؤخـرا عـن إحجـام مركـز التنسـيق لكوسـوفو عـن مناقشة الأعمال التحضيرية للحوار. ونعرب عـن ترحيبنـا مـع

الارتياح بالتصريحات الأخيرة المشجعة التي أدلى بها وزير الخارجية سفيلانوفتش بشأن عزم بلغراد على الشروع في الحوار.

وفيما يتعلق بفيلق حماية كوسوفو، أصدر الممثل الخاص في ٣ كانون الأول/ديسمبر أمرا بوقف ١٢ ضابطا من فيلق حماية كوسوفو من العمل لفترة أولية مدها ستة أشهر، نتيجة تحقيق مشترك أجرته قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بشأن الادعاء بوجود صلات بين هؤلاء الأفراد والجريمة المنظمة. وبدأ التحقيق في أعقاب نسف جسر السكك الحديدية في شمال كوسوفو في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتجري الشرطة تحقيقا لتقرير ما إذا كانت هناك أسباب تدعو لفصل هؤلاء الأعضاء في القوة أو محاكمتهم جنائيا. وفي البداية عارضت قيادة قوة كوسوفو وكذلك عدد من قادة ألبان كوسوفو هذا القرار. وفي النهاية، قُبل القرار بسبب الموقف الحازم الذي اتخذه الممثل الخاص وقائد قوة كوسوفو وتدخلات رئيس وزراء كوسوفو.

وفي حادثة ليست لها صلة بذلك، وقعت في أكتوبر، اعتقل رئيس القوة في سلوفينيا بموجب مذكرة أصدرها منذ عام محكمة موازية تعمل في نيس، في جنوب صربيا. وأطلق سراحه بعد تدخل الممثل الخاص، الذي أبلغ سلطات سلوفينيا بعدم مشروعية مذكرة الاعتقال التي أصدرها هذه المحكمة الموازية.

وأحرز فيلق حماية كوسوفو تقدما في الوفاء بالمعايير. كما واصلت المنظمة تحسين جودة عملها في إطار المهمة المأذون بها المتمثلة في العمل كوكالة مدنية للطوارئ، وتدريب المزيد من أعضائها وأداء المهام المقررة بكفاءة مهنية. وتدخل الفيلق في حالات طارئة تتراوح من حرائق الغابات إلى الفيضانات. وتواصلت عملية التوعية في المجتمعات المحلية التي ليست فيها أغلبية. وقدم الفيلق المساعدة إلى تلك المجتمعات المحلية في مجال الرعاية الطبية والتزويد بالوقود وخشب الوقود وخشب البناء وبناء مراكز للمطافئ ومد أنابيب المياه. بيد أن الافتقار إلى التمويل اللازم للمعدات والتدريب قد يعرقل مواصلة التقدم في ذلك النوع من العمل. وتبلغ نسبة أفراد الفيلق الذين لا ينتمون إلى الأغلبية ٥ في المائة من عضوية الفيلق. وفي الوقت نفسه، لا يزال من الضروري ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من إشراف وتدخل مستمر، بالإضافة إلى ما يقوم به فيلق حماية كوسوفو من إشراف ميداني يومي، ولا سيما فيما يتعلق بالادعاءات الخطيرة التي تتعلق بسوء السلوك، من خلال التحقيق المستمر واتخاذ الإجراءات الفعالة.

في الختام، أود أن أوضح أن تحقيق المعايير الثمانية لايزال شرطا أساسيا للشروع في العملية السياسية التي ستفضي إلى تقرير مركز كوسوفو في المستقبل. وخلال هذه العملية برمتها، ستبقى البعثة نشطة للغاية وفي موقع القيادة في الميدان حتى يمكن أن يستمر الزخم اللازم، مع تأمين السلطة التي خولها المجلس إياها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى جانب مواصلة ممارسة المسؤوليات المسندة إليها بصورة كاملة وفعالة. وستواصل البعثة أيضاً الرصد والمراقبة والتدخل، عند الاقتضاء، لضمان امتثال المؤسسات الانتقالية والبلديات لهذا القرار، وللإطار الدستوري والقوانين الأخرى السارية في كوسوفو.

وإننا نعتمد على الدعم المستمر من المجلس بغية مواصلة تطبيق سياسة ''المعايير قبل المركز'' التي تستند إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن دعم هذا المجلس والدول الأعضاء الرئيسية للبعثة سيكون أساسياً للتنفيذ الكامل لذلك القرار، بما في ذلك في إطار مبادرة تنفيذ عملية الاستعراض التي شرحتها في إحاطتي الإعلامية، بغية هيكلة الطريق

المؤدي إلى إطلاق العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، يرحب الوفد الروسي بحقيقة أنه يترأس جلسة مجلس الأمن اليوم وزير خارجية بلغاريا، السيد سولومون باسي. إن مشاركتكم، سيدي الوزير، في هذه الجلسة، تؤكد أهمية المسألة المعروضة على المجلس.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحالة في كوسوفو والمنطقة.

ثمة خطوة هامة في عملية التسوية في كوسوفو تمثلت في إنشاء آلية لرصد الامتثال للمعايير المعترف بها دولياً في كوسوفو، على أساس مبدأ ''المعايير قبل المركز'' وفي ظل الرصد السياسي الشامل لمجلس الأمن.

لقد أصدر السيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، وثيقة بشأن المعايير لكوسوفو يحدد فيها مجموعة من المعايير لتقييم تحرك المنطقة نحو إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق يضمن حقوق الإنسان للجميع على قدم المساواة، ولا سيما حقوق أعضاء كل الطوائف في كوسوفو من جميع الأصول العرقية فيما يتعلق بالأمن والتنقل والعودة إلى الديار.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر ببالغ الحيرة لإزالة بعض المعلومات من ذلك النص، تحت ضغط الزعماء الألبان في كوسوفو: إزالة الديباجة، التي تتضمن نصوصاً أساسية هامة، بما في ذلك الإشارات إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري والقانون المعمول به في المنطقة. وذلك نهج لا يتفق وأهداف المجتمع الدولي في كوسوفو.

ونعتقد أنه لا بد للمنطقة أن تقوم بجهد كبير لتحقيق المعايير التي حددها المجتمع الدولي. ورغم بعض التقدم المحرز، لا يزال عدد كبير من التحديات الهامة بعيداً عن الحسم. وتتصل المتطلبات الأساسية التي لم تتحقق بمركز المقيمين في كوسوفو من غير الألبان وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. ولا يتوفر الأمن الذي يعول عليه لكل سكان المنطقة على قدم المساواة. ولا توجد مساواة في الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحصول على فرص العمل. وليس هناك تمثيل كاف للأقليات، وبخاصة الصرب، في الوكالات التابعة للمؤسسات الانتقالية في المنطقة.

ورغم الانخفاض العام في مستويات الجريمة، كما لوحظ في التقرير الشهري الأخير لقوة كوسوفو، لا تزال تقع حوادث عنف خطيرة من الواضح أنها ذات دوافع عرقية. وإننا ندين كل أعمال العنف، وبالأخص ما ينطوي منها على دلالات عرقية. ونود أن نعرب عن تعازينا بشأن الحادث الذي وقع في شمال ميتروفيتشا. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من الملائم أن نسترعي نظر المجلس إلى المسؤولية الخاصة للزعماء والسلطات عن منع المواقف التي يمكن أن تفضي إلى انفلات ردود الفعل بصورة لا يمكن التكهن بعواقبها، خاصة في ضوء تصاعد حدة التوترات وحساسية الأطراف.

إن البيانات الصادرة عن زعماء المؤسسات الانتقالية الإقليمية بشأن التزامهم بتعددية الأعراق في المنطقة لا بد أن تشفع بأفعال حقيقية. وعلى صعيد الممارسة، نرى أنه لا يزال هناك تجاهل لمصالح الأقليات، مع الأسف. وشأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، فإننا مقتنعون بأنه ما لم يتحسن الموقف تحسناً جذرياً فيما يتعلق بهذه المسائل، ستظل عملية بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو عاجزة عن التقدم.

وثمة عنصر جوهري لمعايير كوسوفو يتمثل في إقامة حوار مباشر بين بلغراد وبريشتينا حول المسائل الفنية ذات

الاهتمام المشترك. ونأمل أن تبدأ المحادثات في إطار الأفرقة العاملة خلال المستقبل القريب للغاية. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء محاولات قيادة المؤسسات الانتقالية الإقليمية التشكيك في صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام، كما كان الحال على وجه الخصوص بالنسبة لمسألة القانون المطبق في كوسوفو. ونعتقد أن مثل هذه التصرفات تدلل على عدم استعداد زعماء ألبان كوسوفو للامتثال للمعايير التي حددها المجتمع الدولي في كوسوفو.

وإننا نؤكد مرة أخرى دعمنا للعمل الذي يقوم به رئيس البعثة، السيد هولكيري. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على أساس المبدأ المتفق عليه ''المعايير قبل المركز''. وبدء عملية سياسية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو يقتضي الامتثال للمعايير التي حددها المجتمع الدولي وبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في المنطقة. وعلى هذا الأساس، سيواصل الاتحاد الروسي المشاركة بصورة نشطة في الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حل عادل ومتوازن ودائم لمشكلة كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد بوخلتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولاً، وبالنيابة عن وفدي، أرحب بكم بحرارة، سيدي، في هذه القاعة. ويشرف بلدي أن نشارك في جلسة من جلسات مجلس الأمن تحت رئاستكم. كما أود أن أشكر السيد غينو وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية والمعلومات التي قدمها للمجلس بشأن الحالة في كوسوفو.

لاشك أن وثيقة معايير كوسوفو المقدمة في الأسبوع الماضي تمثل فرصة عظيمة بالنسبة لمستقبل كوسوفو. لكن هذه الوثيقة تطرح عدداً من التحديات أيضا. وتتضمن تلك التحديات التوقعات الناجمة بالتأكيد عن مجرد ذكر التاريخ المؤقت للتقييم الواضح لدرجة الامتثال لتلك المعايير.

ومثلما أشير إليه بحق، فالوثيقة هي خارطة طريق حيوية ينبغي أن تتبعها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي ومجتمع كوسوفو بأسره خلال الأشهر الـ ١٨ المقبلة، قبل مناقشة موضوع المركز. وخطة تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' المقرر أن يقدمها في المستقبل القريب الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هاري هولكيري، ستكون من غير ريب استكمالا مفيدا لتلك الوثيقة.

وتصف الوثيقة المتعلقة بالمعايير مجتمعا يشبه إلى حد قليل الواقع الحالي في كوسوفو. لذلك، سيتعين على المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي ومجتمع كوسوفو بأسره بذل جهود كبيرة لتحقيق المعايير الثمانية المحددة.

وعلى الرغم من أننا شهدنا في العامين الماضيين بعض التقدم الهام في عملية تطبيع الحياة في كوسوفو، تظل هناك سلسلة من العوامل تعرقل تحويل كوسوفو إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي ومزدهر يسوده حكم القانون. وجرى بسرعة كبيرة نقل المسؤوليات غير المسندة إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي مثلما حدث مع العمل التشريعي. ومع ذلك، هناك ميل مؤكد فيما بين المسؤولين الرسميين والنواب إلى إصدار بيانات أو اتخاذ قرارات تتخطى مجال سلطاتهم، مما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري ذاته. وآخر مثال على ذلك كان قرار الجمعية بإلغاء جميع القوانين المتعلقة بكوسوفو التي أصدرتها بلغراد بعد ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩. ومن المهم أن تحدث عملية بناء الهيكل الإداري والمؤسسات السياسية بما يتطابق مع القرار ومع الإطار الدستوري.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع بلغراد، كانت بداية الحوار بشأن المسائل العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الأساسي أن يتواصل ذلك الحوار ويتكثف.

ومثلما أوضحنا من قبل، لا تزال الهياكل الموازية تشكل عائقا كبيرا لتطبيع الحياة في كوسوفو. ولم نغفل عن أن تلك النقطة هي من النقاط التي عالجتها وثيقة ''المعايير بشأن كوسوفو''. ومن المهم أن تتوقف بلغراد عن دعم وجود تلك الهياكل. ولكن، في الوقت نفسه، يتعين تهيئة ظروف لكي تثق الأقلية الصربية بالمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن عودة اللاجئين والمشردين داخليا الذين ينتمون إلى جماعات الأقليات، وخاصة الصرب، شرط أساسي لتنمية كوسوفو. ويتضح جليا أن عدد المشردين الذين اختاروا العودة إلى أماكنهم الأصلية يظل محدودا إلى حد كبير مقارنة بعدد الذين اختاروا البقاء في الخارج. وما لم تتحسن الحالة الأمنية وحرية التنقل لعامة الشعب، وللأقليات على وجه الخصوص، لا يمكن لأحد أن يتكلم عن عملية عودة مستدامة إلى كوسوفو. وإن حالة الاقتصاد والقوة العاملة هي أيضا شرط أساسي لعودة المشردين، ولكن حتى ذلك سيعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان الذين يختارون العودة يشعرون بأنه يمكنهم الانتقال إلى أي مكان في كوسوفو في ظل ظروف من الأمن.

إن إرساء حكم القانون أساسي أيضا لمستقبل كوسوفو. وفي ذلك السياق، من المهم إجراء تحريات عن المسؤولين عن سلسلة الجرائم التي لم تحل بعد – ولا سيما تلك الجرائم التي ارتكبت لأسباب عرقية فحسب، وأن تحدد أماكنهم وتتم معاقبتهم. وفي ذلك الصدد، فإن قرار وقف الأفراد الـ ١٢ في فيلق حماية كوسوفو عن العمل – الذين أشار إليهم وكيل الأمين العام – إبان استجوابهم لاحتمال مسؤوليتهم عن الهجوم على جسر للسكك الحديد في شهر نيسان/أبريل الماضي ولأسباب أخرى كان قرارا صحيحا.

ومثلما تقع على الأغلبية الألبانية وزعمائها المسؤولية الرئيسية عن بناء مجتمع متسامح، يجب أن تشارك الأقلية الصربية وزعماؤها بقدر أكبر في الحياة العامة والحياة السياسية في كوسوفو. والأحداث من قبيل ما وقع في شمال ميتروفيتشا في ٦ كانون الأول/ديسمبر حيث هاجمت عصابة وفدا للبنك الدولي بُعيد زيارة رئيس الوزراء بيرم رجب لمكان وجود الوفد، لا تفيد الأقلية الصربية، بل على العكس من ذلك، تعرضها للخطر.

وأخيرا، وحيث أن هذه هي آخر مرة يشارك فيها وفد بلادي بوصفه عضوا من أعضاء مجلس الأمن في جلسة بشأن كوسوفو، أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومة بلادي للسيد هولكيري ولأعضاء البعثة على العمل الذي ينجزونه.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرنا، سيدي، أنكم تترأسون جلسة المجلس اليوم. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وسرنا أننا شاركنا المجلس يوم الجمعة الماضي في تأييد البيان الرئاسي الذي يرحب بورقة الممثل الخاص هولكيري ''المعايير بشأن كوسوفو'' وآلية استعراض لتقييم تقدم كوسوفو صوب الوفاء بالمعايير الثمانية المؤيدة دوليا. ونتطلع إلى الاستكمال السريع لخطة التنفيذ التي ستوفر نقاطا مرجعية ومؤشرات يمكن قياسها لتحقيق المعايير.

ومن المهم أن نشدد على أن المجتمع الدولي لن يتمكن من البدء بمعالجة المركز المستقبلي لكوسوفو إلا حينما يتم إحراز تقدم كبير صوب الوفاء بالمعايير، مثلما يرد في المعايير بشأن كوسوفو وخطة التنفيذ. وإذا قرر الاستعراض الشامل الذي يدعي إلى إجرائه بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ أن التقدم الذي أحرزته كوسوفو صوب تحقيق المعايير غير كاف، سيتحدد حينئذ موعد آخر للاستعراض. والمجتمع الدولي مستعد لمساعدة كوسوفو في ذلك المسعى.

وبغية إبقاء التركيز على تحقيق المعايير، ينبغي ألا يصدر أي قرار بشأن التقدم المحرز أو نتائج المناقشات بشأن المركز حتى الوفاء بالمعايير. وسيعطي ذلك النهج الشفاف للتعامل مع مركز كوسوفو في المستقبل حافزا لكوسوفو لكي تحرز تقدما حقيقيا صوب تحقيق هذه المعايير. وفي الوقت نفسه، سيكفل ذلك النهج أن مركز كوسوفو المستقبلي لن يتحدد إلا في السياق الشامل لقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومن المهم الآن لمؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي أن تركز على تحقيق المعايير. ونحن نناشد جميع الأطراف استئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا بوصف ذلك خطوة أولى. وهذا الحوار هو واحد من المعايير الثمانية، ويمكن أن يوفر نتائج ملموسة لمواطني كل من كوسوفو وصربيا في مجالات النقل والطاقة والأشخاص المفقودين والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين.

وقد ركزت جلسات سابقة للمجلس بشأن كوسوفو على سلسلة من الهجمات العنيفة التي حدثت في أواخر الصيف واستهدفت على نحو رئيسي أفراد من الأقلية الصربية ومسؤولي إنفاذ القانون التابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن نشعر بالانزعاج لأن علينا أن نتناول هذه المسألة مرة أخرى. إن الاعتداء القاتل الذي ارتكب في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ضد ثلاثة من أفراد إدارة شرطة كوسوفو، والاعتداء الأخير في شمال متروفيتشا على رئيس الوزراء رجب والممثلين الدوليين، هما آخر مثالين على العنف الذي يهدد مستقبل كوسوفو. ونحن نناشد الجميع في كوسوفو الامتناع عن العنف. ونؤكد مجددا ضرورة العمل في إطار مؤسسات كوسوفو الشرعية لمواجهة المظالم السياسية.

ونطلب إلى المسؤولين عن إنفاذ القانون في كوسوفو مضاعفة جهودهم للعثور على مرتكبي حوادث العنف هذه. ونطلب أيضا إلى المواطنين في كوسوفو التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة شرطة كوسوفو في تحرياتهما عن هذه الجرائم. وحتى يتم الوفاء بالمعايير وكفالة احترام حكم القانون، يجب إحراز تحقق هام في كشف أعمال القتل والاعتداءات ضد أفراد الأقليات العرقية ومسؤولي إنفاذ القانون.

ومع أن كوسوفو حققت تقدما ملحوظا في تحقيق الديمقراطية المتعددة الأعراق، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالمعايير قبل المركز، وتتطلع إلى مساعدة البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في جهدهما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة. وأعتذر لكل من ممثل فرنسا وممثل الولايات المتحدة على تغيير مكانيهما على قائمة المتكلمين لدي. وأطلب معذرتهما. أستأنف الآن الترتيب الطبيعي للمتكلمين. وأعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن مدى سرورنا لرؤيتكم تترأسون المجلس من أجل هذه المناقشة الهامة. وأشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية التي وصفت التطورات الأخيرة في كوسوفو وصفا دقيقا. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأود، في الوقت نفسه أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أذكر أهمية المبادرة التي أعلنت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لكسر الجمود فيما يتعلق بمسألة كوسوفو. إن تلك المبادرة، كما لاحظ مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تتمشى تماما مع الإطار الذي أنشأه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)

والخط السياسي الذي وضعه المجتمع الدولي وهو مبدأ المعايير قبل المركز.

ويسر فرنسا أن هذه المبادرة قوبلت بالترحيب في بريستينا وبلغراد. وولّد رد الفعل الإيجابي هذا قوة دفع جديدة ينبغي أن تتيح لنا، في الوقت المناسب، وضع حل نهائي لكوسوفو. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نضيع الوقت، ويجب أن نتأكد من أن هذه المبادرة تسير وفق ما قرره المجلس تماما. واتخذت خطوة أولى في الأسبوع الماضي من جانب الممثل الخاص للأمين العام الذي أصدر وثيقة بعنوان ''المعايير بشأن كوسوفو'' (UNMIC/PR/1078).

وخطوة ثانية، لها نفس القدر من الأهمية، يجب أن تتخذ بسرعة، ونأمل أن يتم القيام بذلك قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - اعتماد خطة تنفيذ لتلك المعايير، للفترة التي تنتهي في منتصف عام ٢٠٠٥. وتلك الخطة من الضروري أن يضعها الممثل الخاص للأمين العام بالتشاور الوثيق مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها. ومع ذلك، نود أن يتوسع نطاق تلك المشاورات، حسب الحاجة، إلى الأطراف الأخرى المعنية، بما فيها سلطات بلغراد، التي يجب أن تكون في وضع يتيح لها الإعراب عن وجهة نظرها في تلك المجالات التي ستتحمل فيها المسؤولية - لكن دون تأخير أو تعطيل عملية اعتماد خطة التنفيذ.

ونأمل أيضا أن يشرك الممثل الخاص للأمين العام الدول أو المؤسسات التي عليها مسؤولية محددة في كوسوفو، بما فيها الاتحاد الأوروبي، في إعداد تلك الوثيقة الهامة التي ستكون الأساس، إلى حد كبير، لتقييم، سوف نجريه في منتصف عام ٢٠٠٥، للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير بشأن كوسوفو.

ثانيا، أود أن أؤكد مجددا تأييدنا التام للممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، الذي سيكون له الآن، وأكثر من أي وقت مضى، دور حاسم يقوم به في الأشهر المقبلة، سواء بالنسبة للعمل على تنفيذ المعايير بشأن كوسوفو، أو لتقديم تقييم عن التقدم المحرز، على أساس منتظم، على الأقل مرة كل ربع عام. وسيحتاج السيد هولكيري إلى اتخاذ قرارات صعبة. وسيكون وجوده ميدانيا، بقدر الإمكان، ضروريا حتى يجري تثبيت وتنفيذ خطة التنفيذ دون تأخير. وفي ظل تلك الظروف، من المهم بنفس القدر أن يضاعف الممثل الخاص للأمين العام، باعتباره رئيس البعثة، جهوده في الإدارة اليومية للشؤون الأخرى المتعلقة بكوسوفو. ونحن نثق به تماما للقيام بذلك، ونناشد كل الأطراف التعاون معه.

في الختام، دعوني أتأكد من عدم وجود غموض فيما يتعلق بما يتوقعه المجتمع الدولي من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو خلال فترة الأشهر الثمانية عشرة المقبلة. إن تنفيذ المعايير بشأن كوسوفو قائم على تلك السلطات فحسب.

ويسرنا أن رد فعلها كان إيجابيا إزاء المبادرة التي أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وكان تصرفها البناء في ذلك الوقت خطوة في الاتجاه الذي رسمته الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، نأسف بوضوح للقرار الذي اتخذته في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في جهد من جانب واحد لإنهاء جزء من نظام القانون القابل للتطبيق في كوسوفو. وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، فإن تصويت برلمان كوسوفو هذا كان بلا جدوى وتأثير. ونأسف لهذا النوع من الإجراءات غير المثمرة التي تتعارض مع قرارات المجتمع الدولي والتي لا يمكن إلا أن تعقّد الحالة.

ونذكر مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بأننا مستعدون لمساعدتها إبان عملها على تنفيذ المعايير. ونود أن نشير إليها أيضا بأنه يجب، لمصلحة كوسوفو وسكانها جميعا، أن يمتثل بصرامة للقواعد التي يضعها مجلس الأمن. ذلك هو الشرط الضروري المسبق لأي تقدم نحو حل نهائي.

ونود أيضا أن نذكّرها، كما نذكّر سلطات بلغراد، بأنه يجب أن يجرى بسرعة حوار مباشر بشأن المسائل التقنية ذات الاهتمام المشترك، ويجب أن يشارك فيه الجانبان بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أعبّر عن سروري لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة، لما لذلك من أهمية للموضوع الذي نناقشه على المستويين الإقليمي والدولي. كما نتوجه بالشكر إلى السيد غينو على الإحاطة الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو.

إن آلية الاستعراض التي بدأت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي برعاية الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، والتي جاءت بمبادرة من فريق الاتصال المعني بكوسوفو، هي جهد ستحق منا كل الدعم والمتابعة، لأنها تعطي زخما جديدا لتنفيذ سياسة "المعايير قبل المركز" والتي أقرها مجلس الأمن تنفيذا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن هذه المبادرة، وكما أشرت سابقا، تتطلب دعما دوليا. وهذا ما عبر عنه المجلس في بيانه الرئاسي الذي اعتمده بهذا الخصوص بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر الحالي (S/PRST/2003/26). كما أنها تتطلب حوارا مباشرا بين الأطراف المعنية، وخاصة بين بريشتينا وبلغراد، لما لذلك من أهمية في دفع العملية السياسية إلى الأمام، من خلال التوصل إلى اتفاق حول المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك.

ونأمل أن يتم خلال هذه الفترة، من الآن وحتى منتصف عام ٢٠٠٥ - موعد المراجعة العامة لتقييم أداء مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو، تحقيق التقدم المطلوب في كافة المجالات، وخاصة المعايير الثمانية، ليتمكن المجلس من تحديد مركز كوسوفو المستقبلي.

ونؤيد نقل المسؤوليات غير المسندة الواردة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بطريقة تدريجية ومنظمة، وبالتعاون مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. كما نتطلع إلى إقامة مجتمع متآلف ومتسامح ومتعدد الأعراق في كوسوفو. وندرك أن ذلك يتطلب توطيد سيادة القانون، وتحسين الحالة الأمنية، وتعزيز حقوق الأقليات والعائدين، وتدعيم التنمية الاقتصادية، إضافة إلى مكافحة الجريمة المنظمة، ومنع الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وكل ذلك سيخلق المناخ المناسب الذي سيشجع المشردين واللاجئين على العودة إلى ديارهم للمساهمة في إعادة البناء السياسي والاقتصادي في كوسوفو.

وفي الختام، وحيث أن هذه آخر مرة يشارك فيها وفدي في مناقشة مواضيع كوسوفو في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقدير حكومة الجمهورية العربية السورية للجهود التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ولأعضاء بعثته هناك على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في هذا الإقليم.

السيد زومانيغي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، باسم وفد بلادي، أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب لكم عن مدى سرورنا لرؤيتكم تترأسون أعمالنا اليوم بشأن المسألة المطروحة علينا. وأود أيضا أن أشكر

السيد غينو على إحاطته التي تلقي ضوءا جديدا على آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

إن الاهتمام الدائم الذي يكرسه المجلس لمسألة كوسوفو، إنما ينطلق من إرادته وتصميمه على المساهمة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي الجلسة العلنية التي عقدت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رحب وفد بلادي بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ ذلك القرار خلال السنة السابقة، والذي تضمن، في جملة أمور، صدور الإطار الدستوري، والتوقيع، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على وثيقة مشتركة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ ونجاح الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ وإنشاء جمعية كوسوفو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فضلا عن انتخاب رئيس الجمعية.

وبعد عامين، تجدر الإشارة إلى أن ذلك التقدم تبعته إنجازات أخرى على نفس الدرجة من الأهمية، حتى على الرغم من الشواغل الخطيرة التي ما زالت قائمة. ومن بين هذه الإنجازات الإقامة الفعالة للمؤسسات السياسية والإدارية في كوسوفو؛ وعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد - وبخاصة الاجتماع المعقود في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بشأن مسألة الأشخاص المفقودين أو المحتجزين أو المُعادين إلى الوطن؛ وتحويل الإدارات المؤقتة إلى وزارات للحكم الذاتي المؤقت، وتوسيع نطاق إدارة البعثة لتشمل الجزء الشمالي من متروفيتشا؛ ونقل السلطات تدريجيا إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وإجراء انتخابات للمجالس البلدية.

ووفد بلادي يسعده التقدم المحرز حتى الآن، ونرى أن من واجب جميع الأطراف المشاركة وجميع القطاعات في كوسوفو أن تعمل معا، وأن توطد جهودها، في إطار من روح التسامح والوحدة، حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتها في البحث عن حلول وافية للمسائل التي لم تحسم حتى الآن.

ومن واقع تقييم أجري مؤخرا للحالة في كوسوفو يرى وفد بلادي من واجبه أن يتقدم بالملاحظات التالية. يتعين على قادة المؤسسات الديمقراطية المؤقتة للحكم الذاتي، أن يتصرفوا في ظل التقيد الصارم بالسلطات المخولة لهم بموجب الإطار الدستوري. وفي هذا الصدد، نؤيد الموقف الذي اتخذه السيد هولكيري بعد قرار الجمعية العامة المتخذ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بإلغاء جميع القوانين التي سنت في يوغوسلافيا وصربيا بخصوص كوسوفو، بعد ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩. ويتعين على القادة الكوسوفيين أن يبذلوا مزيدا من الجهود باتجاه المصالحة، وأن يتجنبوا اتخاذ أي إجراء من شأنه تعميق الانقسامات القائمة، وأن يتعاونوا في الوقت ذاته مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوسائط الإعلام حتى يتسنى لها العمل من أجل تعزيز الوعي العام فيما بين مختلف الطوائف. وتطوير وسائط إعلام محترفة ومستقلة وقادرة على تحمل مسؤولياتها بشكل أفضل، سيقتضي تقديم مساعدات كبيرة.

وبالنسبة لإرساء سيادة القانون، فإن مختلف عمليات الاغتيال التي وقعت في الآونة الأخيرة، ومهاجمة وفد من البنك الدولي في القطاع الشمالي من ميتروفيتشا يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر، توضح كلها أن الأمن هناك ما زال يمثل قضية تثير قلقا حقيقيا. ووفد بلادي يقدر التدابير الأمنية الخاصة التي اتخذتها القوات المتعددة الجنسيات

والوحدات المحلية، بناء على معلومات تلقتها عن احتمال وقوع هجمات ضد منظمات دولية في كوسوفو. ونود، في هذا الصدد، أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة تدعيم الآليات الحالية لضمان تحسين أداء خدمات الشرطة ونظام العدالة والسجون، بغية تيسير الوصول المتكافئ إلى العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بمسألة حرية التنقل والحفاظ على التراث الثقافي لكل طائفة، ينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تركز جهودها على تطوير ثقافة تروج للقبول المتبادل فيما بين مختلف الطوائف.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر تعيين السيد نيناد رادوسافلييفيتش كمستشار أقدم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمسائل المتعلقة بالإعادة إلى الوطن والإدماج الفعال للأقليات العرقية، وإنشاء مجموعة خاصة مكلفة بتعجيل عودة اللاجئين وتسهيل إعادة إدماجهم واسترداد ممتلكاتهم، من التطورات السارة التي نرحب بها. وما نحتاجه الآن هو دعم تلك الآليات وتزويدها بما يلزمها من موارد. ومدخلات المجتمع الدولي، ومجتمع المانحين على وجه الخصوص، ستكون مفيدة إلى أقصى حد في هذا الصدد.

ونفس الشيء ينسحب على البرامج المتعلقة بالإسكان والملكية العقارية. وفي هذا المجال، ينبغي أيضا دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي سهلت بدء العمل في تشييد ٥٠ مسكنا.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يتعين علينا أن نعزز الإطار التشريعي والإداري الحالي، وأن نركز مزيدا من الاهتمام على خلق الوظائف، وعلى البعد الإقليمي للتبادلات الاقتصادية، وتحديد الآليات الملائمة لهذا الغرض. ويعرب وفدي عن سروره لقيام السيد هولكيري بإنشاء فريق خاص مهمته اكتشاف أنشطة الاختلاس والفساد المحتملة في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وفي مؤسسات تعمل بالمال العام، ونأمل أن يسفر عمل هذا الفريق عن نتائج محددة. وفيما يتعلق بالحوار بين بريستينا وبلغراد، لا بد أن تفكر الأطراف المختلفة تفكيرا جريئا لتواصل البحث عن حلول سلمية للمشاكل المشتركة التي تقلقها وذلك لفائدة شعبها والمنطقة.

وفيما يتعلق بفيلق حماية كوسوفو، يواصل وفدي التأكيد على حتمية محافظته على مركزه القانوني بغية تجنب أي غموض. وفي هذا الصدد، نشجع الإجراءات التي تتخذها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لتشكيل هيكل أفضل لهذه المؤسسة وتشغيلها على نحو أفضل.

ويتطلب حسم مسألة كوسوفو أن يتحمل المجتمع الدولي، وبخاصة أبناء كوسوفو، مسؤولياتهم بصورة أفضل، عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعرب وفدي عن سروره لبدء العمل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، في بلغراد وبريستينا، في آلية استعراض، تقدم زخما جديدا لتنفيذ المعايير قبل المركز، ولذلك، فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي عن هذا الموضوع. ونرى أن خطة التنفيذ التي سيضعها السيد هولكيري بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وإذا لزم الأمر مع الأطراف المهتمة الأخرى، ستساعدنا في تقييم التقدم الذي تحرزه المؤسسات في استيفاء هذه المعايير.

ويحدونا الأمل، استنادا إلى التقدم المحرز خلال التقييمات المرحلية، أن نتمكن بفضل الاستعراض الشامل الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز من وضع

استراتيجيات المستقبل لحل مسألة كوسوفو، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المركز النهائي.

وأخيرا، لا يزال وفدي مقتنعا بأن إقرار سلام دائم في كوسوفو يعتمد على الالتزام الحالي لدى جميع أبناء كوسوفو، بتجاهل اختلافاتهم ومشاجراتهم التي لا معنى لها وصب تركيزهم على المسائل التي يشتركون في الاهتمام بها بغية تعزيز الرفاهية بصورة عامة. ولن يكتب النجاح لجهود المجتمع الدولي في المقاطعة إلا بهذه الطريقة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرحب بوزير خارجية بلغاريا لجلسة المجلس هذه بشأن كوسوفو. ومن دواعي سرورنا البالغ أيضا أن نرى السيد نائب الوزير هنا في المجلس مرة أخرى. ونود أن نرحب أيضا بوجود السيد غينو في المجلس ونشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في كوسوفو.

ستقتصر تعليقاتي اليوم على وثيقة المعايير بشأن كوسوفو التي قدمها الممثل الخاص هولكيري في بريستينا الأسبوع الماضي.

إن تحفظات باكستان على مسألة المعايير قبل المركز معروفة جيدا. لقد وضعت هذه السياسة لكوسوفو وحدها وينبغي ألا تتخذ سابقة لحالات أخرى في ظروف مماثلة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. فضلا عن ذلك، ينبغي تنفيذ المعايير التي وردت بالتحديد في الوثيقة بطريقة تحقق المصالح الأوسع نطاقا لشعب كوسوفو. وينبغي ألا تصبح المعايير مبررا لتجنب معالجة مسألة المركز، التي تمثل المشكلة الأساسية في كوسوفو.

وبعد أن ذكرت ما تقدم، شاركنا بالرغم من ذلك في الترحيب بوثيقة المعايير. وسندرس خطة العمل التي وضعتها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لتنفيذ أحكامها. ونحيط علما بالبيان الذي أدلى به بايرام رجب، رئيس وزراء كوسوفو الذي قال:

> ”تمثل كل جملة في وثيقة المعايير تحديا بحد ذاتها، ولكننا نتطلع إلى العمل معا للتغلب على كل هذه التحديات“.

ولدى إعداد خطة العمل، يجب علينا أن نضمن بأن تكون أهدافها قابلة التحقيق وأن تتسم المعايير بالواقعية. والأهم من ذلك، علينا أن نمنع إمكانية أن يتسبب عناد طرف أو آخر في إزاحة العملية عن مسارها.

ومع أننا نعلق أهمية كبيرة على كل المعايير الثمانية المذكورة في الوثيقة، نود أن نؤكد أن من بين أهم مسائلها تلك التي تتعلق بتعزيز حكم القانون، وحرية الحركة، واستخدام اللغات، واستدامة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وحماية حقوق جميع الأقليات في كوسوفو. ومن الأهمية بمكان أيضا الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في كوسوفو، الذي لا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم له بسخاء.

وأخيرا وليس آخرا المسألة الهامة التي تتمثل في إجراء حوار بين بلغراد وبريستينا بشأن مسائل عملية. ومن الضروري تعزيز وتنظيم هذه العملية. وننظر إلى الحوار بوصفه آلية مفيدة لبناء الثقة، يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تسهيل معالجة المسألة الأكثر دقة وهي مسألة المركز.

وتأمل باكستان أن يحرز بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ تقدم مرض في تحقيق أهداف وثيقة المعايير، وبذلك يفتح الطريق أمام إحراز تقدم بشأن مسألة المركز. ولا بد أن يبدأ المجتمع الدولي ومجلس الأمن مبكرا في النظر في التوصل في نهاية المطاف إلى حل حتمي لمسألة المركز. ويتعين أن يستند هذا الحل إلى رغبات شعب كوسوفو، ويكون وفقا لمبدأ

تقرير المصير المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة، ويحقق في نفس الوقت، مصالح ورفاهية شعب كوسوفو.

وفي الختام، أثني على السيد هولكيري وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو للإنجازات التي حققاها حتى الآن، وأؤكد لهما استمرار دعم باكستان لجهودهما الرامية إلى إقرار السلام وتحقيق الاستقرار والحكم الجيد والحكم الذاتي في كوسوفو.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالقول إننا نتشرف كثيرا لأنكم استطعتم، أنتم نائب الوزير، والوزير سليمان باسي، المجيء إلى المجلس لترؤس هذه الجلسة الهامة.

إن حضوركم يضيف هيبة إلى المجلس، وبطبيعة الحال إلى رئاسة بلغاريا للمجلس، ونعرب عن شعورنا ببالغ السرور لذلك. ونشكر أيضا السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن موضوع كوسوفو، وهو موضوع احتل في السنوات الأخيرة جوهر اهتمام وانشغال مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ويثني وفدي على عمل السيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، الذي دأب على القيام به منذ تعيينه رئيسا لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ونؤكد من جديد دعمنا القوي له في تنفيذ المهام المقبلة التي تمثل تحديا وترمي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل.

ويرحب وفدي باستراتيجية البعثة ''معايير كوسوفو'' ويراها مفتاحاً حقيقياً وشرطاً مسبقاً للتوصل إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ وتحديد الوضع النهائي للمنطقة بأسرع ما يمكن. وتشكل مجموعة المعايير الثمانية المذكورة صفقة متسقة وشاملة، ويتعين أن يكون تنفيذها متسقاً بالمثل لكي يكون مرضياً. ونثق بأن هذا الصك الجديد سوف يؤدي إلى نجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل حل مسألة كوسوفو بشكل نهائي.

ونتفق تماماً مع الأهداف المجملة في سياسة ''معايير كوسوفو'' بشأن عمل المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، وحرية التنقل، وعودة اللاجئين بشكل مستدام، وحقوق الطوائف في مجالات التنمية الاقتصادية، وحقوق الملكية، والحوار، وفيلق حماية كوسوفو. ولا بد من أن تنفذ بفعالية الأهداف التي وضعتها هذه السياسة العامة لكفالة تمثيل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بشكل فعال مصالح جميع أهل كوسوفو، بما في ذلك الأقليات العرقية، وكذلك اضطلاعها بمسؤولياتها، بما فيها تعزيز وتطبيق معايير عادلة في تعيين الموظفين بالإدارة العامة في كوسوفو. وندعم في هذا الصدد إجراء استعراض شامل ودوري للتقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو.

ونأمل أن يسفر إصرار مجلس الأمن والبعثة على النحو المبين في الاستراتيجية عن نتائج ملموسة في مجال ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون ولحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بما في ذلك المشاركة الكاملة من جانب الأقلية الصربية في الحكم على الصعيدين المركزي والمحلي. وتمثل سيادة القانون عنصراً رئيسياً في هذه الاستراتيجية، وينبغي فرضها بالعمل الفعال من جانب الشرطة والنظام القضائي ونظام الجزاءات، استناداً إلى الإطار القانوني. ومن الضروري تحسين جميع هذه الجوانب لإنفاذ القانون تشجيعاً للحريات الديمقراطية وعودة اللاجئين والمشردين في ظل ظروف من الأمن الحقيقي وحرية التنقل لجميع مواطني كوسوفو. ونود أن نشدد على الدور الحاسم الذي تؤديه شرطة البعثة في بناء قدرة شرطة كوسوفو، تمكيناً لها من أن تكافح بمزيد من الفعالية الأوبئة التي تؤثر في هذه المنطقة، وهي العنف العرقي والإرهاب والجريمة المنظمة.

ويرجو وفدي بقوة أن يجري حوار بناء، وأن يجري تعزيز بناء الثقة بين بلغراد وبريستينا، بما يؤدي إلى إبرام اتفاقات عملية بشأن مختلف المسائل التي تواجهها كوسوفو. إذ يمثل حل هذه المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الناس خطوة لا غنى عنها نحو تحقيق الاستقرار والرخاء وإقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق والثقافات تؤدي وظائفها بحق في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الودية التي وجّهها إلى الرئاسة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية).:يسرني أن أشهد هذا التواجد الهام ضمن وفد بلغاريا في هذا المكان، إذ يرأس وزير الخارجية هذه الجلسة الهامة. كما نود أن نرحب بالسيد غينو وأن نشكره على إحاطته الإعلامية.

وتؤيد إسبانيا بقوة البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أيد بلدي دون شروط سياسة ''المعايير قبل المركز''، التي يراها صالحة تماماً. وفي هذا الصدد، نرى أن مبادرة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، الواردة في الوثيقة ''معايير كوسوفو'' تأكيد جديد لهذه السياسة وخطوة للأمام صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وثمة عنصر مكمل ضروري لجعل سياسة ''المعايير قبل المركز'' هذه حقيقة واقعة وهو يتمثل في تحديد بعض أهداف يسترشد بها في الامتثال للمعايير المذكورة بهذه الوثيقة من خلال خطة للتنفيذ، تشمل معايير غير متحيزة قابلة للقياس ودقيقة.

ذلك أن الامتثال الكامل لأحكام كلا الوثيقتين شرط مسبق ضروري لكي نبدأ النظر في مسألة وضع كوسوفو. وليس الهدف الذي حدده المجتمع الدولي في كوسوفو سوى كفالة تحول الإقليم إلى الديمقراطية واستقراره، وتوطيد دائم مجتمع متعدد الأعراق يضمن الحقوق الأساسية لمواطنيه وحرياتهم، وتسوده قيم متمشية مع قيم أوروبا. هذا هو الطابع الذي تتسم به سياسة ''المعايير قبل المركز''، وهو الهدف من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والاستراتيجية الأوروبية العامة للمنطقة. وترى إسبانيا أن عملية الاستعراض في عام ٢٠٠٥، أو عمليات الاستعراض اللاحقة، ينبغي في نهاية المطاف أن تنظر نظرة شاملة فيما إذا كانت هذه المستويات قد تحققت للمؤسسات المؤقتة ومستوى التنمية الاقتصادية في كوسوفو.

ومن ثم فليس الأمر مسألة جدول زمني بقدر ما هو تشديد على العناصر الموضوعية للسياسة. ولدى الاتحاد الأوروبي استراتيجية عامة لدول المنطقة الخمس، تتمثل في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. ويعني هذا النهج الشامل المتوازن أن تطبق كوسوفو نفس المعايير، وتتوافر لديها نفس المؤسسات والتشريعات الموجودة لدى جاراتها. لذا ينبغي أن تكون مؤسسات كوسوفو أول من يهتم بإجراء حوار موضوعي ومباشر متصل مع بلغراد، من شأنه أن يحقق بعض الإصلاحات الشبيهة بما جرى في بريستينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها لي.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود كما فعل غيري من المندوبين الذين سبقوني إلى الكلام أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن مدى سرور الكاميرون لرؤيتكم شخصياً هنا تترأسون هذه الجلسة صباح اليوم. فوجودكم يبرهن بجلاء على الأهمية التي يوليها بلدكم لتطور الحالة في كوسوفو بصفة خاصة وفي منطقة البلقان بصفة عامة.

وأود كذلك أن أشكر السيد غينو على إحاطته البالغة الفائدة، التي تسلط الأضواء على الجهود الجاري بذلها من قبل الأمين العام وممثله الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن

١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن كوسوفو، وعلى النتائج التي تم جَنيها حتى الآن.

ونود أيضاً أن نشكر جميع الرجال والنساء الذين يوفرون من خلال تفانيهم والتزامهم دعماً مستمراً وصامداً للأعمال التي يقوم بها السيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وجلسة المجلس المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر للنظر في الحالة في كوسوفو قد أظهرت الآفاق الجديدة أمام الإقليم فيما يتعلق بعملية تحقيق الاستقرار الجارية حاليا. وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبفضل وساطة مسؤولي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، شهدنا إقامة تعاون مباشر وملموس بين بلغراد وبريشتينا في عدد من المجالات. إضافة إلى ذلك، جرى لأول مرة في فيينا بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، حوار سياسي مباشر على أرفع مستوى بين سلطات العاصمتين فيما يتعلق بقضايا عملية ذات اهتمام مشترك. ولقد أنشئت أربعة أفرقة عاملة للخبراء كي تتعرف على المسائل المتصلة بالطاقة، والمفقودين، والعائدين، والنقل والاتصالات.

إضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي قُدم إلى المجلس أظهر التقدم الكبير الذي أُحرز في عمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويبدو أن المعلومات المقدمة اليوم تؤكد الآمال الكبيرة التي ظهرت في الجلسة المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبمبادرة من فريق الاتصال تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، انطلقت آلية في بريشتينا وبلغراد لمراقبة تنفيذ سياسة المعايير قبل المركز. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدر الممثل الخاص للأمين العام إعلانا بشأن المعايير القابلة للتطبيق في كوسوفو. ولقد أسعد مجلس الأمن أن ينوه بذلك في البيان الرئاسي الصادر في الوثيقة S/PRST/2003/26، المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، يرى وفدي أن أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي يواجهها الممثل الخاص للأمين العام هو وضع خطة تنفيذ لتلك المعايير، نظرا للأثر الحاسم الذي ستفرزه على العملية التي يجب على المجلس أن ينفذها وصولا إلى حل نهائي وملائم لقضية كوسوفو. وبالنظر إلى أهمية تلك الخطة، يعتقد وفدي أن صياغة مشروعها، واستكمالها بصفة خاصة، يجب أن تتم على أساس توافق الآراء بين جميع الأطراف، وذلك حتى يمكن تجاوز جميع العقبات التي يواجهها تنفيذ المعايير.

وفيما يتعلق بالتعامل مع قضية كوسوفو، غالبا ما يتم لوم مجلس الأمن على نهجه الذي يبدو أنه يرجئ النظر في المركز النهائي للإقليم ويتجنب وضع جدول زمني لفعل ذلك. ويعتقد وفدي أن التقدم الكبير المحرز مؤخرا يشهد شهادة بليغة بالنسبة لسياسة المعايير قبل المركز، والتي أظهرت الكاميرون دائما التزامها بها. والتنفيذ المرضي للمعايير الثمانية – أي عمل المؤسسات الديمقراطية، وإقامة دولة على أساس حكم القانون، والحق في حرية الحركة، وعودة المشردين وإعادة إدماجهم، وإنشاء اقتصاد السوق القائم على أساس مستقر، والاعتراف بحق الملكية وإعادة تثبيته، والحوار الصريح والمباشر بين سلطات بلغراد وبريشتينا، وأخيرا، تدريب فيلق حماية كوسوفو وإضفاء طابع الاحتراف عليه – يظل أمرا أساسيا لنقاش منظم بشأن المركز النهائي لكوسوفو. وكيف يمكن للمرء أن يتصور عكس مسار العملية في كوسوفو، حيث ما زلنا نرى اليوم تصاعدا في أعمال العنف التي تستهدف طائفة الأقلية الصربية وموظفي بعثة الأمم المتحدة، بما فيها الهجوم الذي شُن مؤخرا على وفد البنك الدولي في متروفيتشا؟ وكيف يمكن

لنا أن نتصور كوسوفو يستخدم فيها المتطرفون من جميع الأطراف أساليب مماثلة لأساليب المافيا لإثارة التعصب والكراهية والخوف، وتبقى فيها حرية الحركة ترفاً لبعض الناس، وحتى حق الملكية يبقى ترفاً أكبر؟

إن الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد يجري بشكل تدريجي. وتنفيذ تشغيل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مستمر بوتيرة سريعة، وهي مؤسسات تواصل عملها بشكل أفضل كل يوم. ولقد حققت مكافحة الفساد والجريمة المنظمة في كوسوفو نجاحا لا يمكن إنكاره. والاقتصاد، الذي كان سرّياً لوقت طويل، يعاود الظهور على أسس اقتصاد السوق المتينة والموثوق بها. ويتم حاليا بمساعدة الأمم المتحدة تشكيل الجزء الأساسي من الجهاز القضائي لدولة تقوم على حكم القانون. واكتمل تقريبا تدريب دائرة شرطة كوسوفو. ومع كل ذلك التقدم، الذي ندين فيه بالفضل للجهود المنسقة لجميع أعضاء المجتمع الدولي والكوسوفيين أنفسهم، يميل وفدي إلى التفاؤل إزاء مستقبل كوسوفو - كوسوفو المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات والمتصالحة مع نفسها والمزدهرة والتي يحكم فيها السلام والعدالة والوئام الاجتماعي من خلال قوة القانون بدلا من قانون القوة. و لم تعد كوسوفو هذه مجرد أمل، بل هي في متناول أيدينا.

ولذلك نوجه نداء إلى الأطراف المعنية كي تعيد تأكيد التزامها بالعملية الجارية حاليا وتنخرط فيها بعزم وبدون دوافع خفية. ونحن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص، ولبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، وجميع المنظمات الدولية الأخرى الفاعلة في كوسوفو على العمل الذي يقومون به وفقا لمُثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية إعادة السلم والأمن إلى كوسوفو والمنطقة. والكاميرون بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، ستواصل من خلال وحدها، تقديم إسهامنا في البحث عن حل للوضع في كوسوفو على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، أود أن أشكر جميع الرجال والنساء الذين يخاطرون بحياهم يوميا من أجل إعادة السلام والوئام الاجتماعي إلى كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن الامتنان لوزير الخارجية على تواجده معنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لعقد جلسة مجلس الأمن هذه بشأن الحالة في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الإعلامية الوافية، والتي استكمل بها معلوماتنا بشأن الوضع على أرض الواقع خلال الأشهر القليلة الماضية. وكما كان الحال في مناسبات أخرى، نود أيضا أن نعيد التأكيد على دعمنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، وكذلك لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونطلب إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وجميع الأطراف المعنية أن تتعاون بالكامل مع الممثل الخاص.

وبدون إحراز تقدم ملموس بشأن المعايير الثمانية، لن تُنفذ ولاية بعثة الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولذلك السبب، نرى أنه، جرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر حدثان هامان بالنسبة لكوسوفو. أولا، شهدنا زخما جديدا في تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' من خلال مبادرة آلية الاستعراض، التي قدمت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في بريشتينا وبلغراد بمبادرة من فريق الاتصال وتحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام.

وبغض النظر عن الظروف التي أحاطت بعرض وثيقة ”المعايير بشأن كوسوفو“ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فإن الوثيقة أدت إلى قدر كبير من الأمل في القيمة العملية لتلك الوثيقة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نثق بان خطة التنفيذ المقرر أن يقدمها الممثل الخاص للأمين العام ستعمل بوصفها أساسا موضوعيا لتقييم نطاق وسرعة واستدامة التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير.

ونوافق على نهج إجراء استعراضات في المستقبل. ولذلك السبب، فإننا ننتظر نتائج التقرير الدوري ولاحقا نتائج استعراض شامل للتقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير. وسيكون للدليل الجديد بالثقة على تحقيق نتائج إيجابية تأثير رئيسي في إحراز تقدم صوب عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا بد أن نضع نصب أعيننا التوقعات التي سيحدثها هذا الأمر بين الأطراف، التي ينبغي أن تقوم بكل ما هو ممكن للامتثال للمعايير.

ومرة أخرى نؤكد من جديد على أنه بدون تحقيق عودة كبيرة ومستدامة للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين سيكون من المستحيل بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق قادر على إدماج جميع سكان كوسوفو دون استثناء.

إننا نؤيد التدابير الأخيرة التي اعتمدها الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، بشأن التحقيق في تفجير جسر السكة الحديد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، كما نأمل أن تتوفر توضيحات عنه في المستقبل القريب جدا.

وفي الختام، بالإضافة إلى الحوار بين بلغراد وبريشتينا، فإن الحوار المكثف بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمعية كوسوفو سيسهم بالتأكيد في تحقيق نتائج إيجابية تنعكس في نهاية المطاف في رفاه سكان كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي، أن أرحب بوجودكم في سدة الرئاسة مما يؤكد الاهتمام الذي تولونه لهذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الموجزة جدا والشاملة. وأرى مما سمعنا، أنه في المستقبل أيضا، ستقتضي كوسوفو اهتمامنا التام.

أود أن أذكر في البداية أننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به بعد قليل الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن وثيقة المعايير بشأن كوسوفو التي عرضها السيد هولكيري في برشتينا في الأسبوع الماضي تمثل خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام. وتقدر ألمانيا تقديرا شديدا الحرص الذي أبدته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في صياغة تلك الوثيقة، والمشاورات الحثيثة التي أجرتها مع فريق الاتصال بينما كانت الوثيقة تصاغ في شكلها النهائي. وقد بدأت الأفرقة العاملة التي تركز على تحقيق هذه المعايير عقد الاجتماعات، كما أن صياغة خطة التنفيذ جارية. ويحدونا الأمل في التمكن من الانتهاء من إعداد الخطة في الأسابيع القليلة القادمة، لأنه لا بد من المحافظة على الزخم الناشئ أو، الأفضل، تسريعه إذا أريد للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي أن تحقق ما هو ضروري قبل أول تاريخ ممكن لإجراء الاستعراض، في حوالي منتصف عام ٢٠٠٥.

وتشيد ألمانيا بكل من بريشتينا وبلغراد على موقفهما الإيجابي تجاه آلية الاستعراض، وعلى إعلان قبولهما للقواعد الأساسية وللإطار الزمني المؤقت. ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة

الأمل لأنه، بالرغم من المشاورات المكثفة التي جرت بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد وبريشتينا، فإن صربيا والجبل الأسود تبدو غير مؤيدة لوثيقة المعايير بشأن كوسوفو في الوقت الحاضر. وكل الجوانب ستكسب الكثير إذا تحولت الخطة إلى واقع وأنشئت كوسوفو الديمقراطية والمتسامحة التي تحترم سيادة القانون. وهذه النتيجة هي الوحيدة التي توفر توقع التنمية الاقتصادية وتوقع عودة اللاجئين إلى ديارهم. وهذه النتيجة هي الوحيدة التي توفر توقع تمكن أعضاء جميع الطوائف العرقية من الانتقال إلى حيث يريدون دون تعرضهم للإهانة والعنف. والأهم من ذلك، هذه النتيجة وحدها هي التي توفر توقع أن يكمن مستقبل كل من بلغراد وبريشتينا في أوروبا، عوضا عن العزلة والركود.

إننا نؤيد بشدة القرار الذي أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي هذا الشهر بدعم هذه المعايير. وسيكون تنفيذ المعايير مرتبطا على نحو وثيق بعملية الاتحاد الأوروبي للمشاركة، وعلى النقيض من ذلك، فإن عرقلة الجهود الرامية إلى الوفاء بالمعايير سيكون لها بالتأكيد عواقب وخيمة على التطلعات إلى الاقتراب من أوروبا. والأولوية العاجلة الآن، إلى جانب استكمال وتنفيذ الخطة، هي بدء الحوار المباشر على مستوى الأفرقة العاملة للخبراء. ومن المخيب جدا للآمال في الواقع أنه بعد أشهر من البداية الرسمية للمحادثات بين بريشتينا وبلغراد، لم تبدأ أفرقة من كلا الجانبين تركز على مسائل من قبيل الطاقة والنقل والعودة، بعقد اجتماعات بعد. ولا يسعني سوى أن أكرر ما قلته في السابق: فبالإضافة إلى كون الحوار المباشر معيارا أساسيا لا بد من الوفاء به، فإنه أفضل سبيل لبناء الثقة بين الطرفين. والنهج المتبع في الحوار المباشر هو أحد المؤشرات المبكرة التي سنحكم بها نحن وبقية المجتمع الدولي على صدق جهود بريشتينا وبلغراد. ونحث بقوة كلا من بريشتينا وبلغراد على ضمان أن تبدأ الأفرقة بعقد اجتماعات في الأسابيع القليلة القادمة.

وثمة مجال آخر نود أن نشهد فيه إحراز تقدم سريع هو الخصخصة. فالخصخصة مهمة جدا للتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ونفهم أن الأغلبية العظمى لعقودات الخصخصة العالقة يمكن الموافقة عليها، وأن جولة أخرى من مناقصات الخصخصة يمكن تنظيمها، دون صعوبة كبيرة. وفي ظل هذه الظروف، نحث المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي ومجلس وكالة كوسوفو الاستئماني على الإقرار، في أقرب وقت ممكن، بجميع المؤسسات التجارية المملوكة اجتماعيا التي فحصها على النحو الواجب مجلس وكالة كوسوفو الاستئماني، وتحويل هذه المؤسسات التجارية إلى الملاك الخاصين.

وفي ملاحظاتي للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.4853)، شددت على الأهمية التي تعلقها ألمانيا على تحقيق اللامركزية السياسية في كوسوفو. وقد سرنا أن مجلس أوروبا عرض اقتراحات في الشهر الماضي يمكن أن تكون أساسا جيدا لبدء العمل بشأن هذه المسالة. وبينما تصوغ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هذه الاقتراحات في خطة محددة، فإنه يتعين عليها أن تركز على العوامل الخاصة التي تجعل اللامركزية عسيرة جدا ولكنها مهمة جدا في كوسوفو.

وستكون المهمة استيعاب احتياجات مختلف المجموعات العرقية دون وضع مزيد من الحواجز المؤسسية أمام عملية المصالحة. ونظراً لأن اللامركزية الفعالة ستكون مهمة جداً لتحقيق المعايير، فإن من الضروري تطبيقها في القريب العاجل.

وسيكون العام القادم عاماً حاسماً بالنسبة لكوسوفو. وستستفيد بريستينا وبلغراد، وقبل الجميع شعب كوسوفو، استفادة كبيرة إذا تحققت المعايير بسرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على عباراته اللطيفة التي وجهها إلي.

السيد تشنغ جنغي (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم، يا سيدي، تترأسون جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

ستكون هذه آخر جلسة يعقدها المجلس هذا العام للنظر في مسألة كوسوفو. وفي العام الماضي تحقق بعض التقدم في مسألة كوسوفو. إلا أن عقد بريستينا وبلغراد أول حوار مباشر بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر، من خلال جهود الممثل الخاص للأمين العام وجهود الطرفين المعنيين، وما ولّدته هذه الجهود من زخم، يستحق الذكر بشكل خاص. إضافة إلى ذلك، أصدر الممثل الخاص للأمين العام مؤخراً وثيقة عن المعايير بشأن كوسوفو لتيسير تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز''، وهي الوثيقة التي أيدها مجلس الأمن فيما بعد في بيان رئاسي (S/PRST/2003/26). ونحن نرحب بهذه التطورات الإيجابية ونعتقد أنها ذات أهمية حيوية لتحقيق تقدم في العملية السياسية في كوسوفو. ونتطلع إلى قيام بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في وقت مبكر، بالتعاون مع الهيئات المعنية، بوضع خطة تنفيذ محددة ومفصلة.

بيد أننا ندرك أيضاً أن كوسوفو تواجه حالياً صعوبات وتحديات متعددة. فلا يزال معدل الجرائم المتصفة بالعنف مرتفعاً. ولم يوفَّر الأمن وحرية الحركة بعد بصورة فعالة للأقليات العرقية. كما أن عودة اللاجئين لا تزال بطيئة جداً. ولذلك، تمثل تسوية مسألة كوسوفو بصورة شاملة تحدياً هائلاً يقتضي من الأطراف المعنية أن تضاعف جهودها، وأن يستمر المجتمع الدولي في اهتمامه وتقديم مساعدته.

يوفر قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأسس اللازمة لحل مسألة كوسوفو، كما توفر سياسة ''المعايير قبل المركز'' المبادئ التوجيهية للحل. ويوفر الحوار والتعاون وسيلة فعالة للمضي قدماً. ويحدونا الأمل أن يثابر الطرفان المعنيان على الوفاء بالتزاماتهما ليتسنى تحقيق المعايير بفعالية وحل خلافاتهما من خلال الحوار والسعي بنشاط لتحقيق الوئام بين المجموعات العرقية بغية تهيئة الظروف اللازمة لتسوية نهائية ومرضية لمسألة كوسوفو.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا الخاص أن نراكم، الوزير باسي، تترأسون هذه الجلسة، فأهلاً بكم. أؤيد الملاحظات التي ستدلي بها إيطاليا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي. وأشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية.

إننا نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص السيد هولكيري، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة عمليات حفظ السلام للمضي قُدماً في العملية السياسية بالتضافر مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسائر الجهات الدولية الفاعلة. والحوار مع بلغراد هام بشكل خاص لتحقيق ذلك، ونتطلع في وقت لاحق إلى مساهمة السيد ساهوفيتش، الموجود معنا. ويحتاج هذا الحوار إلى تعاون ومضمون وتَوفّر نية حسنة من جانب الطرفين المشاركين. ونتطلع، بصورة خاصة، إلى قيام السلطات في كوسوفو بإظهار ذلك. ومن المهم جداً أن تُنشأ الأفرقة العاملة في مجالات التعاون العملي، لا سيما المجالات المثيرة للقلق، وأن تبدأ عملها بسرعة. والحوار بين بريستينا

وبلغراد حيوي لهذه العملية. و المعايير لا تقل عنه أهمية، وتمثل الوثيقة التي نشرت خطوة هامة إلى الأمام. كما أن هذه المعايير وما تمثله – مؤسسات ديمقراطية، وسيادة القانون، ومسألة عودة اللاجئين، وإعادة إدماج مختلف المجموعات العرقية في المجتمع – أساسية لمستقبل كوسوفو. وهي أساسية لكل ما ستحوزه كوسوفو في المستقبل.

لقد أتيحت لكوسوفو فرصة للخروج من الظل والتحرك إلى الأمام. والمفهوم الكلي للمعايير قبل المركز ليس مجرد شعار. إنه ضروري بصورة مطلقة لكوسوفو التي نود جميعنا أن نراها وقد برزت إلى حيز الوجود. وبموجب أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إذا كنا نريد أن نناقش تحديد المركز، فإنه ينبغي أن يكون واضحاً تماماً لنا جميعاً، وتمشياً مع أحكام ذلك القرار، أن تحديد المركز يجب أن يتم على أساس كيان مستوف للمعايير التي نتوقعها من معظم الدول الأوروبية – وأتعمد قول أوروبية، لأن من المرجح أن يكون مصير كوسوفو أن تكون أوروبية. ولكن المعايير التي يتمتع بها الآخرون ضرورية لكوسوفو. إنني لا أقول هذا بغرض تحديد طريق كوسوفو إلى المستقبل. إنني أقوله لأن هذا هو الطريق الذي سلكه الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه في تطورهما وسيواصلان السير عليه. وإذا أريد لكوسوفو أن تكون جزءاً من ذلك، وأن تكون كياناً يعيش بالأسلوب الذي نود أن نراها تعيش فيه – منسجمة مع نفسها وتعيش بسلام مع جيرانها – فعليها أن تفعل ذلك.

وبالتالي، فإن تنفيذ المعايير وآلية المراجعة مسألة حاسمة في هذا الصدد. وسنراقب جميعاً خطة التنفيذ بحرص شديد، ولكن يتعين بشكل خاص أن يناقشها المعنيون وأن يجري إعدادها بالتعاون مع بلغراد، وبعد ذلك – بشكل خاص – يجري وضعها موضع التنفيذ.

وينبغي أن تكون لهذه العملية أولوية لدى سلطات بريستينا، وبصورة أعم لكوسوفو. ولن تردعنا الإجراءات من جانب واحد ولا القرارات البلاغية، التي تصدر أحكاماً مسبقة على هذه العملية. ويجب ألا يشك أحد في أن التطورات التي نود جميعاً رؤيتها في كوسوفو لن تتحقق إلا بعد أن يتحقق وضع المعايير. توجد فرصة. ونتطلع جميعاً إلى المعنيين الموجودين على الأرض للنهوض بمسؤولياتهم وتحقيق هذا المستقبل الأفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات اللطيفة التي وجهها إلي.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لبلغاريا.

إن بلغاريا، بوصفها بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد أيضاً البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لإيطاليا، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ البداية، أيدت بلغاريا سياسة المعايير قبل المركز، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرى أن مبادرة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، تحدد مبادئ توجيهية أكثر تحديداً لإحراز تقدم في تنفيذ سياسة "المعايير قبل المركز" وتدشين آلية مراجعة شاملة، لكي تكون استمراراً منطقياً ومفيداً للجهود الحالية التي يبذلها فريق الاتصال والممثل الخاص للأمين العام تحت رعاية مجلس الأمن.

ونحيط علماً بأن أول فرصة لإجراء مراجعة شاملة يمكن أن تتاح في منتصف عام ٢٠٠٥، أو قبل ذلك، إذا أُحرز تقدم كاف. ويشعر بلدي بارتياح لأن مجلس الأمن أيد وثيقة "المعايير بشأن كوسوفو" في بيانه الرئاسي (S/PRST/2003/26)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وترى بلغراد أن المعايير الثمانية تمثل أساساً سليماً لمجتمع يقوم

على التسامح وتوفير العدالة والسلام لكل فرد. ونعتقد أنه متى تم تحقيق هذه المعايير، يتعين الحفاظ على وتيرة العمل ومواصلة تطوير التنفيذ.

وبوضع هذه الضرورة في الاعتبار، اقترحت بلغاريا إدراج التنفيذ المستدام للمعايير كمعيار إضافي في تنفيذ الخطة. ونعتقد أن مثل هذا المعيار قد يكون بمثابة ضمان للتعجيل بتنمية الحياة السياسية والاقتصادية في كوسوفو وبمثابة زخم ضروري للمجتمع المدني الناشئ.

وترحب حكومة بلغاريا ببدء الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا الذي يركز على المسائل العملية التي تحظى باهتمام مشترك. ويرى بلدي أنه ينبغي مواصلة الحوار دون أي مزيد من الإبطاء. ونحن على استعداد لاستضافة أحد الأفرقة العاملة التي أنشئت ضمن إطار تلك العملية في بلغاريا.

وتتوقع بلغاريا أن تلتزم سلطات كوسوفو التزاما دقيقا بمبادئ إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان، وأن تتعاون بنشاط مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حتى يتم تحسين عودة اللاجئين والمشردين. ونود أن نعرب عن قناعتنا بأنه لا يمكن لأي مجتمع متعدد الأعراق أن يعمل دون مشاركة سائر الجماعات العرقية في الحياة العامة والسياسية. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد على ضرورة حماية جميع الآثار الدينية في كوسوفو والحفاظ عليها، بما في ذلك الأديرة المسيحية الأرثوذكسية، التي لا يمكن تقدير قيمتها الثقافية والروحية.

وترحب بلغاريا ببداية عمل آلية الاستعراض لكوسوفو ضمن إطار عملية الاستقرار والمشاركة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي. وستؤدي، بوصفها عملية تقنية غير سياسية، إلى تمكين كوسوفو من الاستفادة من فرص التعاون الهائلة التي يتيحها الاتحاد الأوروبي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل صربيا والجبل الأسود.

السيد ساهوفتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ بلغاريا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق لأنكم شخصيا يا سيدي تترأسون مداولات المجلس اليوم، الأمر الذي يدل على الأهمية البالغة التي توليها بلغاريا للمسائل الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها.

تدل المرحلة الراهنة لجعل سياسة ”المعايير قبل المركز“ قابلة للتنفيذ على خطوة جديدة وهامة للغاية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يعتبر الإطار الأساسي لمعالجة مسألة كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أؤكد مرة أخرى على تأييد حكومتي المبدئي لمفهوم ”المعايير قبل المركز“، بما في ذلك تسلسل الأحداث الذي تحدده بوضوح. ويجب استيفاء المعايير الديمقراطية التي تفضي إلى قيام مجتمع متعدد الأعراق بالاستناد إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، قبل النظر في إجراء أي مناقشة سياسية ترمي إلى تحديد المركز النهائي للإقليم.

بيد أن وثيقة ”المعايير قبل المركز“، التي قدمها الممثل الخاص هاري هولكيري قبل أسبوع باعتبارها المرحلة الأولى لتنفيذ سياسة ”المعايير قبل المركز“، تثير شواغل خطيرة. ففي المقام الأول، لم تحدد الوثيقة المعايير بطريقة تفتح المجال لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا. وكما أعلنت حكومة صربيا في ٨ كانون الأول/ديسمبر، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رفضت جملة أمور منها المقترحات القاضية بالنص على عودة اللاجئين والمشردين التدريجية وغير المشروطة، واشتراط

الحماية الكاملة للتراث الثقافي وإدراج التدابير اللازمة لإصلاح فيلق حماية كوسوفو كمعيار رئيسي لكوسوفو وميتوهيا. وبالمثل، تعتبر حكومتنا أن حذف الفقرة الاستهلالية من وثيقة ''المعايير قبل المركز'' في اللحظة الأخيرة، بضغط من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، سبب يدعو إلى القلق البالغ. كيف يمكن تبرير حذف الإشارة إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وإلى الإطار الدستوري وغير ذلك من القوانين والمعايير الأصلية الواجبة التطبيق كأساس لتلك الوثيقة الهامة؟

وفي تطور وثيق الصلة بالموضوع، شهدنا مرة أخرى محاولة من جمعية كوسوفو لتجاوز صلاحياتها وتخطي المسؤوليات المسندة إلى الممثل الخاص بالاعتراض على التعريف الذي اعتمدته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للقانون الواجب التطبيق في كوسوفو وميتوهيا. ونرحب بحقيقة أن الممثل الخاص سارع إلى إعلان قرار الجمعية باطلا، ونتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن ما اتخذ من خطوات لتفادي حدوث ذلك النوع من العمل في المستقبل.

ويعتبر الحوار بين بلغراد وبريشتينا من المعايير التي تم توخيها في المعايير الأصلية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفي وثيقة ''معايير كوسوفو'' الجديدة. وقد توخى الشروع في الحوار بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا التعجيل ببدء المحادثات على مستوى الخبراء في أربعة أفرقة عاملة. بيد أن ذلك لم يحدث، ولم يكن للسبب علاقة بالانتخابات في صربيا، وإنما برفض المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الاشتراك في العملية ليس إلا. ولذلك، فإننا نتطلع إلى نتائج مطالبات مجلس الأمن وفريق الاتصال والاتحاد الأوروبي ببدء اجتماعات الأفرقة العاملة.

ونؤكد مرة أخرى، أن صربيا والجبل الأسود على استعداد تام – كما كانت عليه الحال منذ البداية – لإجراء مناقشات بشأن المسائل السياسية التي تحظى باهتمام مشترك والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الحياة اليومية لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أؤكد من جديد أن إنشاء فريق بريشتينا العامل يجب أن يكون متعدد الأعراق.

أنتقل الآن إلى مسألة فيلق حماية كوسوفو. من الضروري على ما يبدو أن نشير إلى أن المعايير/أسس المقارنة الأصلية تقتضي أن يمتثل الفيلق امتثالا تاما لولايته كمنظمة مدنية للطوارئ. بيد أنه وفقا لما أشار إليه التحقيق المستفيض الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، يشتبه بتورط ١٢ من ضباط الفيلق في التفجير الإرهابي لجسر السكك الحديد في لوزيسته في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ضوء ذلك والسياق الأمني العام في الإقليم، يصعب علينا أن نصدق أن يعطى هؤلاء الضباط إجازة مدفوعة الأجر لمدة ستة أشهر بانتظار نتائج تحقيق الشرطة. ولا نعلم بوجود أي مثال شبيه للتسامح مع مثل هذا النوع من النشاط في أي مكان آخر. علاوة على ذلك، فإننا لا نعتبر أن هذه البداية تبشر بالنجاح لإقرار الأمن للجميع وسيادة القانون في الإقليم.

وفيما يتعلق بمسألة الخصخصة، فإننا لا نزال نطالب بالاحترام الكامل لحقوق المالكين والمستعملين ولحقوق جمهورية صربيا في عملية الخصخصة وفي تحديد مركز الديون العامة والتجارية. وتعتبر صربيا من الدائنين الرئيسيين للشركات في كوسوفو وميتوهيا؛ وهي قدمت ضمانات للقروض الأجنبية الممنوحة لهذه الشركات. وينبغي أن يكون واضحا تماما أنه ليس بالإمكان عرض هذه الشركات للبيع دون موافقة الدائنين الرئيسيين. ونتوقع أن تعالج هذه المسألة بصورة مناسبة في المستقبل القريب.

ولم يكن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبين صربيا والجبل الأسود كافيا لدى إعداد وثيقة ''المعايير قبل المركز'' وكان يفتقر إلى الجوهر. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك في المستقبل، وخاصة فيما يتعلق بخطة تنفيذ المعايير التي طلبها مجلس الأمن. ويجب أن تنص مثل هذه الخطة على مجموعة من المعايير القابلة للقياس لتقييم تنفيذ المعايير. كما يجب أن تستبعد إمكانية تخفيض مستوى المعايير نفسها أو السماح بوجود تفسيرات مختلفة للمعايير لتنفيذها. وتؤكد صربيا والجبل الأسود عزمها على الاشتراك بصورة بناءة في إعداد هذه الخطة. وتتوقع حكومتي التشاور بانتظام وبصورة موضوعية مع الممثل الخاص بشأن هذه المسألة، ونسعى إلى الحصول على تأييد مجلس الأمن في هذا الصدد. وأود أن أعرب عن امتناني للتعليقات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة.

وتم الاعتراف بضرورة التعاون المستمر والبناء بين حكومتنا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قبل أكثر من عامين في الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويعتبر تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' فرصة حقيقية لتحويل مبدأ التعاون ذاك إلى ممارسة فعلية لما فيه فائدة جميع من يعنيهم الأمر. كما ينبغي أن تنص خطة التنفيذ على إنشاء آلية دائمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعايير بصورة تتسم بالشفافية. ويجب أن توفر هذه الآلية الاشتراك المنتظم والفعال لصربيا والجبل الأسود التي تعتبر سيادتها على كوسوفو وسلامتها الإقليمية من العناصر الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وينبغي ألا يشك أحد في أن تحقيق الاستقرار والديمقراطية في كوسوفو وميتوهيا، حيث تحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا، هو في مصلحة صربيا والجبل الأسود. ونود أن نبدي استعدادنا للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف. وبدون اشتراك جميع من يعنيهم الأمر، بما في ذلك بلغراد، فإنه لا يمكن التوصل إلى حلول دائمة ومستدامة. وإذا ما تم فرض مثل هذه الحلول، فإنها لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الوضع. ومن ناحية أخرى، لا يمكن تحقيق الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه في كوسوفو وميتوهيا وفي المنطقة ككل، إلا عن طريق اتباع نهج متوازن ومقبول بصورة متبادلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل صربيا والجبل الأسود على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا وتركيا ورومانيا، فضلا عن أيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقديرنا لحضوركم معنا هنا، سيدي. إن ترؤسكم لهذه الجلسة يؤكد الأهمية الجوهرية التي يوليها مجلس الأمن والأسرة الأوروبية للموضوع قيد النظر اليوم. كما أود أن أشارك زملائي الآخرين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام، السيد غينو، على إحاطته الإعلامية الوافية، التي قدم لنا من خلالها صورة كاملة عن الحالة الراهنة في كوسوفو، والأهم من ذلك، أنه أوضح فيها معالم الطريق أمامنا.

والاتحاد الأوروبي يؤكد مرة أخرى على جدوى سياسة ''المعايير قبل المركز'' التي تنتهجها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو ما أكد عليه مجلس الأمن، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك، يؤيد الاتحاد مبادرة

الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، بوضع مبادئ توجيهية أكثر تحديداً لتحقيق التقدم وتنفيذ تلك الاستراتيجية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان الرئاسي الصادر بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن ''المعايير الخاصة بكوسوفو''، وهي وثيقة تشكل أول خطوة ملموسة في هذه العملية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي البناء على الزخم الحالي على أن يتم في أقرب فرصة وضع الخطة اللازمة للتنفيذ وإنشاء هيئة لاستعراض التقدم المحرز باستمرار. وينبغي أن يقود تلك العملية الممثل الخاص للأمين العام من خلال مشاورات منتظمة مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والأطراف الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

وهناك عمل كثير ينبغي إنجازه لتحقيق المعايير المتفق عليها: لا بد أن يضرب الحكم الديمقراطي جذوره في كوسوفو متعددة الأعراق بغية تحقيق تقدم ريثما تتم عملية الاستعراض الشامل المتوخى لها منتصف عام ٢٠٠٥، أو أقرب إن تحقق تقدم كاف. والاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في تلك العملية، وهو يعتبر آلية تتبع عملية تحقيق الاستقرار والمشاركة صكاً مكملاً مهماً لتحقيق ذلك.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الحوار المباشر الذي بدأ يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في فيينا يمثل عنصراً لا غنى عنه في استراتيجية ''المعايير قبل المركز'' القائمة على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعليه، فإنه يشجع كل الأطراف المعنية على مواصلة الحوار المباشر من خلال عقد اجتماعات يحضرها خبراء الأفرقة العاملة بدون مزيد من التأخير.

وأخيراً، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الإصلاحات الهيكلية في كوسوفو، التي تشكل الخصخصة عنصراً رئيسياً فيها. ويناشد المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي ممارسة مسؤولياتها بطريقة بناءة بما يسمح باستئناف عملية الخصخصة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديليا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، على حضوركم هنا اليوم، وبصفة خاصة على رئاستكم هذه الجلسة الهامة جداً. واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد غينو على إحاطته الإعلامية الوافية للغاية.

وأقول بدايةً إن الحكومة الألبانية تؤيد تماماً الخطة التنفيذية ''المعايير الخاصة بكوسوفو'' التي قدمت هذا الشهر، وترحب بتصديق هذه الهيئة عليها.

وهذه الخطة تشكل خطوة هامة إلى الأمام نحو تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أنها تعطي زخماً جديداً لتنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' التي وضعت لكوسوفو؛ وهي تدلل على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل دائم ومناسب لقضية كوسوفو؛ وتُسَرِّع وتيرة العمليات الإيجابية التي تمر بها كوسوفو بالفعل.

والمعايير الثمانية، أي وجود المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي عملها؛ وسيادة القانون؛ وحرية الحركة؛ والعودة وإعادة الإدماج، والاقتصاد؛ وحقوق الملكية؛ والحوار مع بلغراد؛ وفيلق حماية كوسوفو، كلها تشكل جدول أعمال واضح للمؤسسات المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة وأهالي كوسوفو بصفة عامة. والأمر يحتاج إلى مزيد من العمل الشاق، وإلى بلورة التقدم المحرز والوفاء بالمعايير.

والحكومة الألبانية، من جانبها، ستشجع المؤسسات المؤقتة وشعب كوسوفو في هذا المسعى الحاسم. ونؤكد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد

هولكيري، في هذه المرحلة الجديدة من عمل البعثة في كوسوفو، ونحث على مزيد من التعاون والثقة بينهما وبين كل الأطراف المعنية الأخرى.

وترى ألبانيا أن الاستعراض الشامل لـ ”المعايير الخاصة بكوسوفو“ المحدد له منتصف عام ٢٠٠٥، والتقدم نحو عملية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو سيسهمان في هذا البُعد الهام جداً، إلى جانب تعزيز ثقة المجتمع الدولي في المؤسسات المحلية في كوسوفو.

ونحث شعب كوسوفو ومؤسساته وأحزابه السياسية على تأكيد أن المعايير الثمانية مجتمعة وكل واحد منها على حدة يتسم بأهمية كبيرة لبناء كوسوفو ديمقراطية يكون فيها الجميع أحراراً في العيش والعمل والسفر، بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الجنس أو الدين؛ ويسود فيها حكم القانون والعدالة والتسامح.

وينبغي أن يعي جميع أهالي كوسوفو على قدم المساواة أن كلا من هذه المعايير يمثل تحديا كبيرا لا بد من التصدي له بنجاح. ويود وفدي أن يؤكد ثقتنا بأن العمل الدؤوب، والتغيير والتقدم المطرد سيكون هو الاتجاه السائد؛ وأن أداء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون سيتحسن مع كل يوم يمر؛ وأن عملية العودة وإعادة الإدماج سوف تستمر بنجاح استناداً إلى التقدم الحالي؛ وأن الحوار بين بريشتينا وبلغراد – الذي أيدناه ونواصل تأييده بقوة – حول المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، سوف يستمر بشكل بناء.

إن ثقتنا تستند إلى الإنجازات الحالية في كوسوفو التي ”حققت تقدما هائلاً خلال السنوات الأربع الأخيرة“، حسبما أشار السيد هولكيري مؤخراً.

وفي الوقت نفسه، نناشد كل الأطراف المعنية في المنطقة بأن تسهم بشكل إيجابي في الحلول والتقدم المحرز هناك. فأعمال العنف، كما حدث مؤخراً في شمال ميتروفيتشا ضد مجلس محافظي البنك الدولي ورئيس وزراء كوسوفو، وإنشاء هياكل موازية في شمال كوسوفو، إنما تزيد من حدة الاستقطاب في المجتمع هناك، بل وتتعارض بشكل مباشر مع فلسفة المعايير الخاصة بكوسوفو.

وأود أن أختتم بأن أشكر هذا المجلس على الاهتمام الذي يوليه لهذه المسألة الخطيرة والهامة للغاية، لا بالنسبة لأهالي كوسوفو فحسب، بل وللمنطقة كلها. وأكرر دعم حكومة بلدي الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، الذي تنتظره مهمة جسيمة ودور هام في الشهور القادمة، حسبما ذُكِر هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل ألبانيا إلى العودة إلى المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

ولذلك، أود أن انتهز هذه الفرصة، بصفتي الوطنية، لكي أعرب عن عميق ارتياحي للعمل الذي أنجزته بلغاريا عبر العامين الماضيين في مجلس الأمن.

إن لمجلس الأمن دورا فريدا في صون السلم والاستقرار في العالم. وبعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة حينما تحين لبلغاريا الفرصة مرة أخرى لرئاسة مجلس الأمن، أعتقد أن العالم سيكون مكاناً أفضل. ومن يعلم؟ لعله في ذلك الحين قد تصبح بلغاريا عضوا دائما في مجلس الأمن. لا أدري. وسنظل مُجارين للتقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة.

والآن، بالنيابة عن بلغاريا حكومة وشعبا، أود أن أتمنى لجميع الوفود ولجميع أمم العالم فترة أجازات سعيدة وعاماً جديدا سعيدا. وليبارككم الرب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.